



The Classification of Words and Its Exceptions According to Tammam Hassan: Presentation and Critique

Najwa Bint Fahd Al-Harbi*

najjwaa2040@gmail.com

Abstract

This study investigates Tammam Hassan's classification of words and its exceptions through the lens of modern linguistics, with the aim of reassessing reformist approaches that challenged traditional Arabic grammar during the twentieth century. Focusing on his descriptive model in *The Arabic Language: Its Meaning and Structure*, the research analyzes the principles underlying his sevenfold classification of word classes and evaluates the exceptions that emerge within it. The study is structured into a preface discussing his claim regarding the influence of logic on Arabic grammar, followed by two main sections addressing the foundations of word classification in classical and modern scholarship and examining his proposed system in detail. Through analytical critique, the research demonstrates that word classification cannot rest on a single criterion, but must integrate both form and meaning. The findings further reveal that temporal meaning provides a more accurate and realistic basis for distinguishing categories than formal structure alone, since reliance on form tends to produce overlap and imprecision. Temporal reference proves especially effective in differentiating nouns from adjectives and in explaining the affinity between adjectives and verbs. The study concludes that while Tammam Hassan's model represents an important attempt at grammatical renewal, its explanatory power depends on balancing semantic and structural criteria.

Keywords: Parts of Speech, Semantic Basis, Noun and Adjective, Grammatical Thought, Exceptions.

* Doctoral Candidate in Linguistics, Department of Arabic Language and Literature, College of Humanities, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as Al-Harbi, N. B. F. (2026). The Classification of Words and Its Exceptions According to Tammam Hassan: Presentation and Critique, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, 8(2): 539 -565.

<https://doi.org/10.53286/bxs1fw82>

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.



تقسيم الكلم واستثناءاته عند تمام حسان: عرض ونقد

نجوى بنت فهد الحري*

najjwaa2040@gmail.com

ملخص:

يهدفُ هذا البحثُ إلى الوقوف على دور اللسانيات الحديثة في تقويم قراءة اتجاهٍ بحثيٍّ غلب على الأبحاث اللغوية حتى الثلث الأخير من القرن العشرين، شكك في مبادئ النحو العربي وسلامة وصفه، وحث على مراجعة النحو العربي وتجديده، وإعادة النظر في أصوله ونظامه. ويركزُ البحثُ على قراءة تمام حسان ومنواله الوصفي في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها في النظام الصرفي، بالنظر للأسس التي وضعها في تقسيم الكلم واستثناءاته في هذا التقسيم. وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين ونتائج. التمهيد اشتمل على: فرضية تمام في تأثر النحو العربي بالمنطق. والمبحث الأول: الأساس في تقسيم الكلم عند القدامى والمحدثين. والمبحث الثاني: القسمة السباعية عند تمام حسان. أما منهج البحث فقد كان في عرض القسمة عند تمام وتحليلها ونقدها بالتركيز على الاستثناءات التي استعملها، وقد توصلَ البحث إلى نتائج منها: أنَّ تقسيم الكلم لا يمكن أن يقوم على أساس واحد، بل لا بد من اجتماع أساسين: المعنى والمبنى، فهما يسيران معاً في تحديد أقسام الكلم والتفريق بينها، ولكن الذي ظهر في قسمة تمام حسان أن الزمن أقرب للواقع وأقوى وصفاً من الشكل؛ لأنَّ اعتماداً على الشكل كأسسها كلها التي رسمها جعلت الأقسام تتداخل وليست دقيقة، أما أساس المعنى فقد تميَّز الزمن في التفريق بين أقسام الكلم، فتفريقه بين الاسم والصفة من حيث الزمن كان دقيقاً لخلو الاسم من الزمن، مع أنه استثنى من الأسماء اسمَ الحدث لدلالته على الزمن، وقُرب الصفة من الفعل بسبب الزمن كان دقيقاً أيضاً.

الكلمات المفتاحية: أقسام الكلم، أساس المعنى، الاسم والصفة، التفكير النحوي، الاستثناءات.

* طالبة دكتوراه في اللغويات، قسم اللغة العربية وأدائها، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الحري، ن. ب. ف. (2026). تقسيم الكلم واستثناءاته عند تمام حسان: عرض ونقد، الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 8(2): 539-565 <https://doi.org/10.53286/bxs1fw82>

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

يعدُّ كتابُ "اللغة العربية معناها ومبناها" خيرَ ممثلٍ للاتِّجاه الوصفي، فقد اعتمدَ صاحبه على كثيرٍ من مبادئ البُنيوية كالتَّمييز بين اللسان والكلام، فاللسان: هو نظام لِسَانٍ من الألسنة الذي يكونُ في أذهانِ المُتكلِّمين به، أمَّا الكلام فهو الإنجازُ الفرديُّ للغة، واعتماده على الوصفية كما هو حال البنيوية، حيث إنَّ البنيوية تفتخرُ أيما افتخارٍ بمنهجها الوصفي بل إنها ترى أنَّ هذا المنهج هو المنهج الوحيد الذي يمكن وصفه بالمنهج العلمي، وفي المقابل هناك من يرى أنَّ ادِّعاء الوصفين العلميَّة ونفهما عن غيرها من المناهج اللسانيَّة من أزمات البحث اللسانيِّ العربيِّ، وهذه الوصفية جعلت تمام حسان يرفض اللجوء للغة، ويرفض فكرة العامل، والإعراب التقديري، والكثير من الأصول التراثية، ويرفض الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد؛ لأنَّها أمورٌ ليست من العلم، ويرى أنَّ العلم يكفي بالملاحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة.

ويعدُّ كتابه هذا من أهمِّ كتبه التي درس فيها التراثَ النحويَّ بالنقد، ويعد الكتاب الأول للمحاولة الكبرى في نقد التراث وإعادة صياغته على كل المستويات اللغوية: النحو، والصرف، والأصوات، والمعجم، والدلالة، فيرى تمام حسان أنَّ كتابه هذا جدير بأن يكون بداية عهدٍ جديد في فهم العربية الفصحى معناها ومبناها، وأن ينتفع به كل الأجيال. وقد ركَّز تمام حسان في كتابه هذا على ثنائية الشكل والوظيفة، بوصفهما أساسين من أسس المنهج الوصفيِّ، مؤكِّدًا أنَّ الاعتماد على الوصف ومقولاته هو الاعتماد المناسب والصالح لدراسة اللغة دراسة علمية دقيقة. ما أحوجنا -نحن الجيل الحاضر- إلى المزاوجة بين التراث والحداثة، ورد كل من يدَّعي أنَّ الدراسات الحديثة لم تأت بجديد، وصددهم عن الركون إلى القديم، وفي المقابل ردُّ كل من يدَّعي أنَّ الدراسات القديمة نحوًا وصرْفًا عقَّدت الدارسين، وصددهم عن القول بأنَّ النحو العربيَّ متأثرٌ بالمنطق الأرسطيِّ.

إنَّ اختياري لدراسة فكر تمام حسان لم تكن وليدة اللحظة، بل فكرة لفتت انتباهي منذ دراستها أول مرة ولا سيما أقسام الكلم السبعة، وكان ذلك في مرحلة الماجستير، فكنا ما بين القسمة الثلاثية التي عشنا معها وتأسسنا بها، والقسمة السباعية، ولم يكن الفرق بين القسمتين قليلًا، بل فرق الكم كبيرٌ جدًّا، حتى بدأ التحليل والتقسيم في ذهني، وكلما خطوتُ خطوةً لفهم أسباب التقسيم السباعي عدت لنقطة البداية، وخطوتُ مرةً أخرى محاولةً أن أقف على أسس تمام ومقارنتها بما رسخ في ذهني من أسس النحو وقواعده، فوجدت أنَّ القسمة السباعية بدل أن تسير بالنحو نحو السهولة والتيسير فإذا بها صعبت الطريق أمام الدارسين، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقف على أوجه التشابه بين الأقسام، ولم شتات ما تفرَّع من الأصل، وبيان طريقة تمام في التقسيم باعتماده على الاستثناءات التي لا يخلو منها أيُّ نظام.

لتمام حسان في كل فرع من فروع اللغة أسسٌ، في النظام الصوتي، والنحوي، والمعجمي، والصرفي، وقد جاء هذا البحث في أسس تمام في النظام الصرفي، تحديداً في أقسام الكلم؛ لذا اقتصر العنوان على أسسه في هذا التقسيم، في بيان: ما الأسس المعتمدة في تقسيم الكلم؟ وما المواضع التي استثناءها تمام في هذا التقسيم؟

ويهدفُ البحثُ إلى:

- 1- بيان نقطة الالتقاء بين القسمة الثلاثية والسباعية في الأسس، وما فيها من استثناءات.
- 2- بيان حقيقة فكرة تمام في أنَّ النحويين وضعوا القسمة الثلاثية على أساس شكليٍّ ومعنويٍّ، ولكنهما غيرُ مجتمعين.
- 3- بيان أي القسمتين أقرب للواقع اللغوي، وأيُّ الأساسين عند تمام أدق لوصف الواقع، المبني أم المعنى؟
- 4- إبراز دور اللسانيَّات الحديثة في تقويم قراءة التراث في أقسام الكلم.

تمام حَسَّان من علماء العربيَّة الذين كَرَّسوا حياتهم لدراسة العربيَّة وتحليلها، ولا نبالغ إذا قلنا إنه أصدق من درس العربيَّة في هذا العصر، وحاول إعادة التَّبويب والتقسيم، لذلك كَثُرَت الدِّراسات عن فكر تمام حَسَّان، فلا أزعَمُ أَني أُوَلُّ من درس فكره، ويمكن تقسيم هذه الدِّراسات إلى قسمين:

القسم الأول: دراسات درستْ قضيَّة اتصال فكر تمام باللسانيَّات الغربيَّة الوصفيَّة وتأثره بعلمائها، ومن هذه

الدِّراسات:

- مجدوب، عزَّ الدين، **المنوال في النحو العربيّ**، ط1، (تونس: دار محمد الحامي – كليَّة الآداب سوسة 1998م).
- خليل، خالد، **تمام حسان في معيار النقد اللسانيّ**، (جامعة بغداد: ابن رشد – كلية التربية – 2012م)، مجلة

الأستاذ – العدد 203.

أما دراسة الدكتور المجدوب فهي أوفى دراسة قُدِّمَت للدِّراسات الحديثة، حيث إنَّ كتابه هذا لم يكن مقصودًا على تمام حسان، بل درس فيه غيره، مثل المخزومي، وإبراهيم مصطفى، وعبد الرحمن أيوب، وقد أفدت من هذه الدراسة كثيرًا من جانب اتصال تمام حَسَّان بالفكر الغربيّ عند هيلمسليف وخاصَّة في تقسيم الكلم، أما دراسة الدكتور خالد فلم تبعد عن دراسة الدكتور المجدوب إلا أنه قصرها على تمام حَسَّان، ولما كان بحثي يهتم في جانب من جوانبه بهذا التأثير كانت هاتان الدِّراسات أعمالًا سابقة لعملي هذا.

القسم الثاني: دراسات درستْ فكر تمام بعيدًا عن تأثره باللسانيَّات الغربيَّة، وذلك بوصف مادته وتحليلها من خلال

النظر في كتبه كلها، ومن هذه الدِّراسات:

- الديبس، عبد الله، **الفكر النحويّ عند تمام حَسَّان، دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة القديم والحديث**، رسالة ماجستير في اللغة العربيَّة، بإشراف: د. عادل البقاعين، (جامعة مؤتة – 2008م).

- مبارك، عبد القادر، **آراء تمام حسان في نقد النحو العربيّ**، رسالة ماجستير في اللغة، بإشراف: محمد عباس،

2001م.

أما هاتان الدِّراسات فقد كان جزءًا منهنما في دراسة أقسام الكلم، ولكنَّ دراستهما كانتا بمثابة دراسة وصفية بحتة

ليس فيها جانب نقديّ.

أما دراستي فقد درستْ تقسيم تمام دراسةً وصفيةً تحليليةً، ناقدةً قِسْمَتَهُ بأسسها التي وضعها، وبيان ما فيها من تناقضات واستثناءات وهو الذي بنى دراسته على البعد عن هذه الاستثناءات، ودحض ما نادى به المعاصرون من أنَّ النحو مُثَقَّلٌ بإسهاب النحويّين وكثرة تعليلاتهم، فلم أقف على دراسةٍ نقدت تقسيم تمام وردَّته بالأدلة وقارنته بالقديم، فجاءت دراستي في هذا الجانب.

ولما كانت الدراسة في تتبع أقسام الكلم السبعة عند تمام حَسَّان ووصفها، وتفنيد آرائه والردِّ عليها كان المنهج المتَّبَع هو المنهج الوصفيّ التحليليّ المبني على النقد؛ لأنه يقتضي عرض الظاهرة أو الفكرة ثم تفسيرها من أوجه عدَّة، والحكم عليها، فالمنهج الوصفيّ لا يخلو منه أي بحث، وحين يُوظَّف المنهج الوصفيّ مع المنهج التحليليّ ينتج استقراء للمادة وتقسيمها والتعرض لأجزائها نقدًا وتحليلًا.

تكوّن البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة أعقبها الفهارس.

التمهيد:

- تمام حسان وكتبه. وفرضية تمام في تأثر النحو العربيّ بالمنطق.



المبحث الأول: الأساس في تقسيم الكلم عند القدامى والمحدثين.

المبحث الثاني: القسمة السباعية عند تمام حسان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأسس المتبعة في المبني.

المطلب الثاني: الأسس المتبعة في المعنى.

تمهيد:

فرضية تمام حسان في تقسيم الكلم:

انطلق تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها من فرضية أنّ التراث النحوي متأثر بالمنطق والفلسفة، وقد كانت الانطلاقة من كتابه "مناهج البحث في اللغة"، وتظهر نظريته هذه في جانبين هما:

الأول: جانب المقولات وتطبيقها على الفكر النحوي العام، والثاني: في الأقيسة والتعليقات.

وقوله هذا بسبب أنه أسقط عيوب النحو الأوربي على النحو العربي وهذا ما اتخذته البنيوية على الأنحاء الأوربية، وكذلك رأي "أ.ماركس" في محاضرة ألقاها في الجامعة المصرية التي عرض فيها أدلة تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية، فأخذ قوله جيل من اللغويين دون مراجعته لصحته، فهو قول لا يعدو التخمين والافتراض (المهيري، 1993، ص 85-91).

وقد قصد تمام بالمقولات، المقولات العشر عند أرسطو، وهي: الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية، أما الجوهر ففي رأيه أنّ النحاة العرب جعلوا للكلمة جوهرًا أي الجذر والتغير للجوهر الحاصل بسبب الإعلال، فجوهر (قال) (قَوْل)، وكما عنوا بجوهر الكلمة عنوا بجوهر الجملة، فاهتموا بالتقدير، وأما مقولة الكم فهي المدة التي يستغرقها صوت من الأصوات، وأما مقولة الكيف فيقصد بها تسمية بعض الأفعال والأسماء والحروف، فمن أسماء أنواع الأفعال الثلاثية: المقصور والأجوف والناقص، فهذا -عنده- متصل بفكرة الكيفيات الكمية. وأما مقولة الزمان فلا فرق بين الزمن النحوي والزمان الفلسفي، ويتضح ذلك في تقسيم الفعل لماضي ومضارع وأمر، وأما مقولة المكان فمثل تقدير الحركات على أواخر الكلمات، مثل قوله تعالى: "وما ينطق عن الهوى"، فالكسرة مقدره منع من ظهورها تعذر اجتماع النطق بالألف والنطق بالكسرة معًا، وأما مقولة الإضافة فيقصدون بها إضافة الشيء، فكل فعل بالإضافة إلى فاعله، فإذا لم يكن للفعل فاعل مذكور قدره النحاة العرب، ويذكر تمام هنا أنّ النحاة العرب فعلوا ذلك ليكون تفكيرهم متمشيًا مع منطق المقولات (حسان، 1979، ص 21).

وأما مقولة الوضع فتطبيقها في العربية في أن يجعل للجملة موضع أو محل من الإعراب، وأما مقولة الملك فالقصد بها أنّ الحرف هو مصبّ الاهتمام، والحركة وصف للحرف الصحيح وملك يمين له في كل اللغات، والنحاة العرب جعلوا من الحركات علامات كتابية، وأما مقولة الفاعلية فهي نظرية العامل في النحو العربي.

ولو سلّمنا بكل كلامه هذا من أنّ النحو العربي نسخة من المقولات العشر لما بقي فكرٌ للعرب ولا جهد، فتمام باعتقاده هذا ينفي جهود النحويين وأهم تابعون للمنطق الأرسطي من أوله إلى آخره، وهو الذي جعل للثقافة العربية طورين (حسان، 2009، ص 44-46): طور بعيد كل البعد عن التأثير بالمنطق الأرسطي، وطور فيه تأثر بالمنطق الأرسطي في عصر المأمون، حيث إنه ذكر في الطور الثاني أنّ الفراء في القرن الثالث، والفارسي وابن جني في القرن الرابع أولعوا بالنظر العقلي في النحو، وذكر في طريق دفاعه عن خلو الطور الأول من المنطق الأرسطي أن ثمة حقيقة لا يريد نفياً قطعاً وهذه الحقيقة هي وجود المنطق في الطور الأول ولكنه ليس المنطق الأرسطي بل هو المنطق الطبيعي الذي وهبه الله لكل البشر للعرب واليونان وسائر الأمم، بل إنه هو نفسه ذكر أنّ المناطقة قسموا المنطق قسمين:

1- المنطق الطبيعيّ، وهو تطابق العقل مع الواقع، وهو تركيب العقل نفسه بما فيه من قوانين الفكر الأساسيّة كالهُويّة وعدم التناقض، فهو يذكر أنّ هذه البديهيات ليست من عمل العقل ولكنها من بنية العقل، يقول: "وأما ما وراء ذلك فهناك إدراك التصورات وهي جزء من عمل العقل الذي يُدرك بحكم تركيبه ما كان مفردًا أو مركبًا وما كان كليًا أو جزئيًا، فإذا قرأنا قول النحاة (الهمداني، 2044: 584/1):

وَلَا تُجْزَى حَالًا مِنْ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جِزْئِهِ، فَلَا تَحِيْفًا

فلا ينبغي أن ننسب كلامهم عن الجزء والكل إلى أثر المنطق اليوناني على منهجهم" (حسان، 2009، ص 47).

2- المنطق الصوريّ الأرسطيّ، وهو تطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامّة وأشكال محددة. والمنطق الصوريّ الأرسطيّ ظهر في الطور الثاني لما تولى المأمون الخلافة. فتسرّبت ثقافة اليونان للعرب، وذكر المجالات التي تأثر فيها النحاة بالمنطق الأرسطيّ، وهي:

- أ- مجال الحدود والتعريفات.
- ب- عرض النحاة لمسائلهم بطريقة القسمة العقلية.
- ج- استعمال مصطلحات المنطق في عرض المسائل.
- د- تشتمل تعليقات الشراح وأصحاب الحواشي على إشارات إلى الأقيسة المنطقية بأشكالها المحددة (حسان، 2009، ص 52-53).

وكان تمام في هذا الطور عادلاً ومنصفاً للنحو العربيّ، فالعلم الحيّ هو الذي يتأثر بغيره، ولكن ليس في وضع حجر الأساس وليس في كل شيء كما ذكر في كتابه (مناهج البحث في اللغة) فيما يتعلق بالمقولات العشر، فليس من العدل أن نجعل النحاة العرب في انكفاء دائم على كتف فلاسفة اليونان!

وتمام لما ذكر تلك المجالات ما ذكر مدى تأثر النحاة العرب بتلك المقولات العشر، والمقولات العشر بتفاصيلها لا يرضاها تمام حسان في الأصل وعلى رأسها نظرية العامل، فتمام في دراسته للتراث تبني الدواعي الحضارية والاجتماعية التي حرّكت أصحاب تيسير النحو، وقد ارتضى الأهداف التي نشدوها (مجدوب، 1998، ص 43). فهو يدعو لتيسير النحو بحذف قضية التقدير والعوامل وتغيير التقسيم الثلاثي.

يقول الدكتور عزّ الدين المجدوب: "ونظن أن تمام حسان لم يتمثل جدة اللسانيات تمثلاً شاملاً واضحاً بحيث يعين الفرضيات الملائمة لنقد التراث النحوي العربي، بل لعلنا لا نجانب الصواب إن زعمنا أن اللسانيات لم تكن المرجع النظري المؤثر ولا الفاعل، إن المرجع الفاعل في تفكير تمام حسان عند نقده للتراث، هو صاحب إحياء النحو ومن تبعه واقتدى به فكونوا اتجاهها ضاغطة على كل متناول للتراث، ورغم ما قد يبدو في قولنا من غرابة فتمام حسان كان مواصلة لمدرسة التيسير وتثبيتها لغايتها أكثر مما كان قطعاً معها وانتساباً للسانيات عند نقد التراث النحوي، وإن كان استعماله للسانيات في صياغة هذه الأهداف أو صياغة بعض مأخذ الميسرين يوهم بخلاف ذلك" (مجدوب، 1998، ص 43).

وما كان نداء التأثير بالمنطق إلا أنه تأثر بالبنوية التي وضعت يدها على عيوب الأنحاء الأوربية، فسحبها تمام إلى النحو العربيّ، وقد كان كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" في أنظمة النحو والصرف والأصوات والمعجم والدلالة، فجّدّد وعدّل وبنى كتابه على أسس يراها أفضل من عمل النحويين القدماء، وهو بهذا التقسيم للأنظمة حذا حذو اللسانيات الوظيفية، وهذا البحث ركّز على النظام الصرفيّ فقط.

المبحث الأول: الأساس في تقسيم الكلم عند القدامى والمحدثين

يجدر بنا أن نبدأ بالأساس الذي اعتمده النحاة القديما، فقد انطلقوا في تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام -اسم وفعل وحرف- من استقراء كلام العرب واضعين أساساً لهذا التقسيم وهو أساس الشكل والمعنى، فوجدوا أن ليس ثمة قسم رابع يمكن أن يُضاف إلى القسمة الثلاثية، فقد قال الزجاجي: "والمُدعي أنّ للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شكّ" (الزجاجي، 2004، ص 43)، إلا ما روي عن أبي جعر الأندلسي الذي نادى بوجود قسم رابع وهو الخالفة (الصبان، 2014: 23/1) التي يسميها النحويون اسم الفعل.

وعندما استقرأ النحاة كلام العرب كانت طبيعة العقل البشري أن يحلل ويفسر، وهذا ما فعله النحويون بالمادة اللغوية، فقسّموها ووضعوا كلاً في مكانه، وأول ما يلفت نظر النحوي تركيب الكلمات، والنظر لتكوين هذه الكلمات، ولعلّ الزمن هو الأساس البارز الذي يفرق بين الكلمات، فالزمن يُدرك عند نطق الكلمة، وما خرج عن الزمن فهو اسم، لذلك نجد النحاة اختلفوا كثيراً في تعريف الاسم من ناحية المعنى وكان وصولهم إلى أساس المعنى هو الوصول لنقطة النهاية التي تحدد الاسم من الفعل، ولما وصلوا للفعل لم يجدوا صعوبة في بادئ الأمر في حدّه؛ لأنهم حدوا الاسم ببعده عند الزمن، فتحدد الفعل مع تحديد الاسم، ولعلّ أول ما يقابلنا من حدّ الاسم والفعل والحرف ما روي عن أبي الأسود الدؤليّ لما دخل على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، فأخبره عن الاسم والفعل والحرف، بأنّ الاسم ما أنبأ عن المسى، والفعل ما أنبأ به، والحرف ما أفاد معنى في غيره (الطنطاوي، 2011، ص 24).

فلو انتقلنا إلى سيبويه لوجدناه وضع أساس الشكل والمعنى جنباً إلى جنب، أما قول كثير من الدراسات بأنّ سيبويه عرّف الاسم تعريفاً شكلياً بحثاً بداية كتابه عن طريق الأمثلة دون ذكر للمعنى، فهذا لا يعني أنّ سيبويه لم يدرك دلالة الاسم على معنى وأنه خالٍ من الزمن، وإلا كيف عرف أنّ الفعل ما دلّ على زمن؟ فقد عرّف سيبويه الاسم عن طريق ذكر صيغ الاسم بالأمثلة على الجامد والمشتق، فقال: "فالاسم: رجلٌ، وفرنسٌ، وحائطٌ" (سيبويه، 2004: 12/1).

وإذا وصلنا لتعريف الفعل عند سيبويه وجدناه ذاكرةً الزمن وصيغ الفعل بالأمثلة في حدّه، يقول: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحُمِد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يَقتلُ ويذهبُ ويضربُ ويُقتلُ ويضربُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت" (سيبويه، 2004: 12/1).

وعرف الحرف بقوله: "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثَمَّ، وسَوْفَ، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها" (سيبويه، 2004: 12/1).

والذي يظهر أنّ سيبويه لم يغفل أساس المعنى والشكل، ولا حتى النحاة الذين عاصروه والذين جاؤوا من بعده، فقد عرفوا الأقسام بالمعنى، فاحتاجوا لضوابط شكلية فصار كلامهم في علامات الاسم والفعل، وقد ذكر السيوطي أنّ النحاة عمدوا إلى علامات الاسم والفعل، وذكر أنّ علامات الاسم عند النحاة وصلت إلى ثلاثين علامة، وللنحاة عشر علامات (السيوطي، 2014: 429/2).

ولو نظرنا إلى التقسيم الثلاثي خاصةً الاسم لكثرة ما يدخل تحته لوجدنا أنّ نحائنا أدخلوا في الاسم: الصفة والظرف والضمائر وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط والأسماء الموصولة، والنحويون لم يهتموا بالمعنى في حدهم للأقسام الثلاثة بأنّ الاسم ما دلّ على معنى غير مقترن بزمان، والفعل ما دلّ على معنى مقترن به، والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل،

وحددوا هذه الأقسام أيضاً بالعلامات، والتمتيع لتعريفات النحاة لأقسام الكلم سيلاحظ أنهم اعتمدوا ثلاثة أسس، الأساس الصرفي والنحوي والمعنوي.

أما الاسم على أساس صرفي شكلي فمثل تميزه بجمعه جمع السلامة، وجمع التكسير، وتصغيره وتثنيته، وتذكيره وتأنيته، ولحاقه ياء النسبة، ولو نظرنا إلى الأساس النحوي لوجدنا أن الاسم يتميز عن غيره بقبوله الجرّ، والنداء، والإضافة، وأيضاً عود الضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه، ونعته، وكونه فاعلاً ومفعولاً، وترخيمه، ودخول لام الابتداء وواو الحال، والأساس المعنوي في الإشارة إلى معنى الاسم، وكونه عبارة عن شخص...

أما إذا انتقلنا إلى الفعل فنجد أنّ الفعل أكثر أساس يُعرف به هو الأساس الصرفي ثم النحوي، أما المعنوي فلا يستقل وحده، فنجد أنّ قبول الفعل لثاء التأنيث وأحرف المضارعة ونوني التوكيد، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية هو تحت الأساس الصرفي الذي يتميز به الفعل عن غيره، أما الأساس النحوي فيتمثل في قبول الفعل تاء الفاعل وياءه، وقد والسين وسوف، ولو، والنواصب والجوازم، واتصاله بضمير الرفع البارز، وهناك علامة تلزم الفعل، ولكنها متأرجحة بين الأساس النحوي والمعنوي، وهي تغيير صيغة الفعل لاختلاف الزمان، فاختلاف الصيغ وتبدلها صرفي، والاختلاف بحسب الزمان معنوي.

فتلك القسمة الثلاثية، ولم تكن تلك القسمة في مزيد لأربعة أو خمسة أو حتى سبعة فحسب، بل إن من المحدثين من قصر القسمة على نوعين، إذن نحن أمام مجموعتين كبيرتين:

المجموعة الأولى: التناقص العددي للقسمة الثلاثية، ويمثله: القسمة الثنائية عند الدكتور أحمد عبد الستار

الجواري، وهي:

1- طائفة لها معنى قائم بذاته، يتشكل صورةً في الذهن عند النطق بها، مثل: كتاب وقلم ورجل وقيام، وهي التي تقبل الإعراب بحكم اختلاف المواقع عليها؛ وذلك لاستقلاليتها، فوضع الدكتور الجواري الأسماء في هذه الطائفة.

2- طائفة ليس لها معنى ولا تتشكل صورةً في الذهن إلا بانضمام شيء لها حتى تتسم بالتمام، فهي إذن مهمة لا تستقل، مثل: لا وإلى وإن وإذ... وهي الأدوات.

وترك الأفعال تتأرجح بين الطائفتين مع أنّ الأفعال لا يُشك بدلالاتها على معنى الحدث وأنها مستقلة! بل إنه وضع الأفعال -في أول الأمر- مع الطائفة الثانية، ثم تراجع بقوله إنها قريبة من الطائفة الثانية إلا أن الأفعال لا تساويها في الإيهام؛ وذلك لقربها الاشتقاقيّة من الأسماء! (الجواري، 1984، ص 63-64).

المجموعة الثانية: التزايد العددي للقسمة الثلاثية، ويمثله: القسمة الرباعية والسباعية

ارتكز هذان النوعان من القسمة على أساس، رآه صاحبه حجر الأساس لتقسيم الكلم، وأنا أرى أنّ من المهم أن نمزج على العلماء المحدثين قبل تمام؛ لئلا نرى من أي أساس انطلقوا، وهل اتفقوا بتفاصيل هذا الأساس أو اختلفوا، وذكر الدكتور عز الدين أنّ الدكتور إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي انطلقا من أساس المعنى لا اللفظ، ويتجلى موقفهما هذا من دعوتهما إلى تبويب (الأدوات) على أساس معناها لا عملها الإعرابي، وأنّ الدكتور عبد الرحمن أيوب انطلق من أساس الشكل أي اللفظ، وكان الاعتماد في هذا القول أنّ أيوب ينتسب إلى المدرسة التحليلية الشكلية، ودعوته لإقامة أقسام الكلم حسب الخصائص الشكلية، وحذره من تعريفها بدلالاتها (المجدوب، 1998، ص 207-209)، وقد اعتمد الدكتور إبراهيم أنيس وتمام حسان أساس المبني والمعنى.



ولو نظرنا إلى الفكرة العامة التي انطلق منها إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو لوجدنا أنه ينكر على النحويين عنايتهم بالشكل أي الإعراب وإهمالهم المعنى، ولهذا السبب ذكر الدكتور المجذوب أنّ إبراهيم مصطفى انطلق من المعنى لا الشكل.

والذي يظهر أنّه ليس هناك دلالة قاطعة على اعتماد إبراهيم على المعنى في تقسيم الكلم: لأن حديثه في إحياء النحو هو إلغاء فكرة العامل بكل متعلقاتها التي يراها فكرة شكلية بعيدة عن المعنى.

أما مهدي المخزومي فقد قسم الكلم إلى أربعة أقسام: الاسم والفعل والأداة والكناية، فالاسم عنده ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، وذكر بعض العلامات والخصائص كالتعريف والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، والفعل ما دلّ على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقسم الفعل لماضي ومضارع والفعل الدائم، وبقي متردداً في فعل الأمر؛ لأنه لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمان، وقد عدّ العلامات اللفظية كما نظر إليها القدماء (المخزومي، 1985، ص 19-20).

وبناء على ذلك فكيف قرر الدكتور المجذوب أنّ المخزومي بنى الأساس على المعنى فقط؟ والمخزومي عند حديثه عن الفعل تحدث عن الصيغ ومعانيها الزمانية، وكذا الحال في الاسم بدلالته على معنى وبوجود مبانيه وصيغته، وظهر في الأداة التقسيم المعنوي أكثر من الأقسام الأخرى لجمعه بعض الأدوات في باب واحد لاشتراكها في المعنى مثل جمعه بين (إن) ونون التوكيد و(إنّ)؛ لاشتراكهم بمعنى التوكيد، وكذا في الكنايات، وعليه فإني لا أرى ما نسبته الدكتور المجذوب للدكتور مهدي المخزومي من أنه اعتمد معيار المعنى دون اللفظ.

أما إبراهيم أنيس فقد قسم الكلم إلى أربعة أقسام: الاسم والضمير والفعل والأداة على أساس المبني والمعنى مجتمعين وإلى جانبها وظيفة اللفظ في الكلام، وهو الذي طعن في النحاة القدماء بأنّ القسمة الثلاثية طابقت معطياتها منطوقاً أرسطو، يقول إبراهيم أنيس: "قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم والكلمة والأداة، ولما حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شقّ الأمر عليهم" (أنيس، 1966، ص 263).

أما تمام حسان فقد مرّ بمرحلتين في تقسيم الكلم: مرحلة تقسيم الكلم إلى أربعة أقسام، ومرحلة إلى سبعة أقسام. المرحلة الأولى: يقول: "لقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنما جاهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف، ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، أمكننا أن نصل إلى شيتين:

- 1- أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.
 - 2- أن هذا النقد يبني على أسس، يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيماً جديداً، ونحن الآن مطالبون أن نأتي بهذه الأسس، التي يبني عليها تقسيم الكلمات" (حسان، 1979، ص 196).
- وهذه الأسس هي:

الشكل الإملائي المكتوب، كالتفريق بين مسلمون ومجنون، فالواو والنون في الأولى علامة الجمع، والثانية في صيغة المفرد، فيكشف هذا الأساس عن عدم تشابههما في قبول التنوين، والأساس الثاني هو التوزيع الصرفي، والأسس السياقية، والمعنى الوظيفي، والوظيفة الاجتماعية (حسان، 1979، ص 196-201).

يقول الدكتور المجذوب: "لم يؤثر إبراهيم أنيس في مهدي المخزومي فحسب بل إنه أثر كذلك في تمام حسان الذي اعتمد في كتابه مناهج البحث في اللغة التقسيم الرباعي الوارد في كتاب أسرار اللغة... إلا أنّ بين الرجلين رغم التطابق فارقاً هاماً، فقد بنى تمام تقسيمه على أسس نظريّة لا نجدّها عند سابقه أفادها من المنهج الذي نشره وشهر به، لذلك لا نستغرب ألا يقنع بهذا التقسيم الذي اعتمده بصفة وقتيّة ويقترح تقسيماً جديداً..." (مجدوب، 1998، ص 192-193)، وعليه فقد جاء تمام بالقسمة الرباعيّة قبل السباعيّة.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة جدد فيها تمام القسمة، فقد رأى أنّ القسمة الرباعيّة تحتاج لتعديل حتى أوصلها إلى سبعة أقسام، فقد رأى أنّ القسمة الثلاثيّة لم تعتمد على أساس المعنى والمبنى مجتمعين، فرأى أنّ النحاة القدماء، مرة يعتمدون المعنى وحده ومرة المبنى لتحديد القسم؛ لذلك رأى أنّ القسمة الثلاثيّة تحتاج لإعادة نظر بإنشاء تقسيم آخر جديد، وعمل تمام حسان أقرب إلى فرضيّات عمل هيلمسليف؛ لأنّ تضامن المبنى والمعنى عند تمام يشبه تضامن التعبير والمضمون عند هيلمسليف (مجدوب، 1998، ص 221)، وعليه فقد استعار تمام حسان فكرته من اللسانيات مع إعطائها مصطلحات عربيّة تراثيّة بمفهوم مستقرّ قديماً، وقد جعل عمله أقرب إلى نحو سيوبويه، وعبد القاهر الجرجاني منه إلى غيرهما، ولم يفعل ذلك عفواً بل كان قاصداً إياه، وواعياً له فمعناها ومبناها في جوهره ليس أنموذجاً وظيفياً للغة العربيّة الكلاسيكية أو المستعملة في هذا العصر، أو في أي عصرٍ من عصور العربيّة أو إحدى لهجاتها، وإنما هو من قبيل إعادة النظر في كتب النحو والصرف (خليل، 1988، ص 240؛ موسى، 2002، ص 322).

وقد ذكر تمام أنّ ابن مالك مثلاً عندما فرّق بين أقسام الكلم كان تفرقه شكلياً من حيث المبنى وحده، فابن مالك عيّن الاسم والفرق بينه وبين الفعل والحرف بقوله (ابن عقيل، 2004: 21/1):

بـالجـرّ والتـنـويـن والنـنـدـا وأل	ومسند للاسم تمييز حصل
بتا فعلت وأتت ويا افعلني	ونون أقبـلنّ فعـل ينجلني
سواهما الحرف كهـل وفي ولم

وبعدّها ذكر تمام طائفةً من النحاة فرّقوا بين هذه الأقسام من حيث المعنى، فقد حدوا الاسم بقولهم: "الاسم ما دلّ على مسقّى، والفعل ما دلّ على حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك" (حسان، 1994، ص 87)، ثم قال: "التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها -جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها- طائفة أخرى من المعاني" (حسان، 1994، ص 87).

وقد صنّف تحت الاسم خمسة أقسام:

قسم الاسم المعين كالأعلام، وقسم اسم الحدث، الذي يصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، وقسم اسم الجنس ويدخل تحته اسم الجنس الجمعيّ واسم الجمع، وقسم الميميّات وهي كل اسم ذو صيغة مشتقة مبدوءة بميم زائدة، وهي: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، وقد أخرج المصدر الميميّ مع أنه مبدوء بميم زائدة؛ لأنه يرى أنّ المصدر الميميّ وإن اقترب من هذه الصيغ الثلاث إلا أنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدلُّ عليه المصدر، وقسم الاسم المهمم وهو بخلاف الاسم المعين، وقد جعل تحت هذا القسم الجهات مثل فوق وتحت، والأوقات مثل حين ووقت، والموازين والمقاييس والأعداد.

أما الصفة فقد قسّمها إلى خمسة أقسام: صفة الفاعل، صفة المفعول، صفة المبالغة، الصفة المشبهة، صفة التفضيل.

وأما الفعل فهو من حيث المبنى الصرفي ماضي ومضارع وأمر، فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى وهي فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفي الزمّي أيضاً، فمن حيث المبنى فالمراد أنّ للفعل صيغا مجردة أو مزيدة من الثلاثي والرباعي، أما المعنى فالمراد دلالة الأفعال على الأزمنة الثلاثة.

وأما الضمير فقد قسمه إلى ثلاثة أقسام: ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول. وأما الخوالب فقد قسمها إلى أربعة أقسام: خالفة الإخالة وهي اسم الفعل، وخالفة الأصوات وهي اسم الصوت، وخالفة التعجب، وخالفة المدح والذم.

وأما الظرف فقد قصره على عددٍ معين، وأخرج الكثير من الظروف التي اعتبرها النحاة، فكانت الظروف زمانية ومكانية، فالزمانية حصرها في (إذ) و(إذا) و(إذاً)، و(لما) و(أبان) و(متى)، والمكانية حصرها في (أين) و(أنى) و(حيث).

وأما الأدوات فهي "مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة" (حسان، 1994، ص 119)، وقد قسم الأداة إلى قسمين:
- الأداة الأصلية، وهي حروف المعاني، كحروف الجر والنسخ والعطف.
- الأداة المحولة، وقد تكون هذه:

أ- ظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط.

ب- اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المهمة في تعليق الجمل مثل: كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط أيضاً.

ج- فعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول، بنقصاتها مثل: كان وأخواتها وكاد وأخواتها.

د- ضميرية: كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب.

وفي الصفحات الآتية نرى كيف عالج تمام حسان أقسام الكلم، معتمداً ترتيب تمام لذكر المباني والمعاني، وقد وضعت جدولاً لتتضح الصورة الكلية لهذه الأقسام حسب رؤية تمام:

المباني والمعاني	الاسم	الصفة	الفعل	الضمير	الخوالب	الظرف	الأداة
الصورة الإعرابية	*	*	*	*		*	
الصيغة	*	*	*				
الجدول	*	*	*				
الرسم الإملائي	*	*		*			*
الاتصال باللواحق	*	*	*	*	*		
التضام	*	*	*	*		*	*
الدلالة على معنى	*			*		*	
الدلالة على الحدث	*	*	*				
الدلالة على الزمن		*	*			*	
التعليق	*	*	*	*	*	*	*
الرتبة				*	*	*	*
المعنى الجملي					*		*

المبحث الثاني: القسمة السباعية عند تمام حسان

المطلب الأول: الأسس المتبعة في المبني

رسم تمام حسان خطة دقيقة للسير على الأساس الذي وضعه، فوضع تحت المبني أسسًا، ويجدر بنا أن نبيّن مفهوم

كل أساس قبل الدخول في تطبيق هذا الأساس وبيان ما فيه من استثناءات، وأسس المبني عنده ستة، وهي:

1- الصورة الإعرابية: ويقصد بها حالة الكلمة بناءً وإعرابًا.

2- الصيغة الخاصة: يقصد بها شكل بنية الكلمة من حيث الاشتقاق والجمود والحروف الأصول والزوائد.

الدخول في الجدول، والجدول عنده ثلاثة:

أ- جدول إلصاق: ويعني به ما يلحق بالكلمة في الصدور، والأحشاء، والأعجاز، كالحركات الإعرابية، والجر والتنوين،

والإضافة، أو تاء التأنيث، أو المخاطبة، أو حروف المضارعة، السين وسوف ولام الأمر، والضمائر المتصلة.

ب- جدول التصريف: نحو تصريف الفعل إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر، وتصريف الصفة إلى صفة فاعل وصفة مفعول

وصفة مبالغة وصفة تفضيل.

ج- جدول الإسناد: ويعني به إسناد الأفعال إلى الضمائر.

3- الرسم الإملائي: ويتمثل عنده بشكل التنوين وشكل الضمائر المتصلة؛ لعدم استقلالها في الخط، ووجوب

التصاقها بالكلمات التي قبلها فتكون كالجاء الواحد.

4- الإلصاق: وأدرج ضمنه علامات الإفراد والتثنية، والجمع، والتأنيث، والمضارعة، وأداة التعريف، وضمائر الجر

المتصلة، والتنوين والإضافة.

5- التضام: وهو أن "تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى"

(حسان، 1994، ص 94). مثل ما بين يا النداء والمنادى، والمضاد والمضاد إليه، وجعل تمام دخول قد، وسوف ولم ولن، ولا

الناحية على الفعل من التضام، ودخول حروف الجر والعطف، والاستثناء، والنواسخ على الضمائر.

6- الرتبة: وجعلها للرتب المحفوظة، كتقدم الجار على المجرور، أو تقدم الموصول على صلته، أو المنعوت على نعته.

وبعد بيان مفهوم كل أساس، نبين كيف طبّق تمام حسان هذه الأسس على أقسام الكلم.

أولاً: التفريق من حيث الصورة الإعرابية

ذُكر أنّ تمامًا قصد بالصورة الإعرابية حال الكلمة إعرابًا وبناء، فلكي تتضح الصورة، نسأل سؤالاً: كيف تعامل تمام

مع أقسام الكلم من حيث الصورة الإعرابية؟

لقد كان الأساس الذي انطلق منه تمام حسان في هذا التفريق الفصل بين المعرب والمبني، فمن المعلوم أنّ الجرّ يقبله

الاسم سواء الأعلام أو المصادر أو المشتقات (الصفات) أو حتى الضمائر والإشارة والموصول، هذا في عُرف النحويين القدماء،

وهذا يعني أنّ نحاتنا -رحمهم الله- فرّقوا بين هذه الأسماء في كون بعضها يُجرُّ لفظاً وبعضها محلاً من باب الشرح وبيان حال

الكلمة إعرابياً، بمعنى أنهم لم يحصروا الاسم فيما يُجرُّ لفظاً فقط، أما ما يُجرُّ محلاً فهو ليس اسماً، نعم، هذا التفريق

والحصر هو الذي ذهب إليه تمام حسان، لذلك نجد أنه وضع المبنيات في قسم قائم بذاته وأبعده عن قسم الاسم، ومع أن

الصفات تُجرُّ لفظاً فقد جعلها في قسم قائم بذاته؛ لأنه يرى أنّ هناك اختلافات بين الصفات والأسماء، وأهمها أنّ الصفة لا

تدلُّ على مسعى، بل تدل على موصوفٍ بما تحمله من معنى الحدث، أما الاسم فيدلُّ على مسعى، والمتأمل لبداية كلام تمام

حسان عن الصفة يجد أنه يركز على كون الصفة لا تدلُّ على مسعى كما يدل عليه الاسم (حسان، 1994، ص 98-99)، وكأنَّ هذا الفرق هو السبب الأكبر في إخراج الصفة من باب الاسم.

ولما أخرج تمام المبنيات فهذا يعني أنه أخرج الظرف والضمير؛ ولا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ تمامًا حدد الكلمات التي يُطلق عليها ظروف، وأخرج كثيرًا من الكلمات التي يعدها النحاة ظروفًا، فالظروف عند تمام هي: ظروف الزمان: إذ، إذا، إذًا، لما، أيان، متى.. وظروف المكان: أين، أنى، حيث.

أما تلك الكلمات التي أخرجها تمام من باب الظرفية، فقد وُزَعها بين قسم الأسماء وقسم الأدوات وقسم الضمائر. أما التي وضعها في قسم الأسماء فمثل كلمة طلوع في قولنا: أتيتك طلوع الشمس، والحقيقة أنَّ النحاة لم يجعلوها ظروفًا بعينها بل جعلوها نائبة مناب الظرف، يقول أبو حيان: "وقد ذكر أصحابنا ظرف الزمان، فقالوا: هو اسم الزمان، نحو سرت اليوم... أو ما قام مقامه مما حذف قبله اسم الزمان وكان مضافًا إليه قبل حذفه، نحو: سرت قدوم الحاج، أي: وقت قدوم الحاج" (أبو حيان، 1997: 257/7)، فتقدير المثال: أتيتك وقت طلوع الشمس، وكذا منه قط وعض، فعوض ظرف زمان لاستغراق الزمن المستقبل، وقطَّ ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان (الأستراباذي، 2015: 306/3؛ ابن يعيش، 2001: 138/3)، فطلوع وقط وعض هي مصادر عند تمام، وكذا أتيتك مطلع الشمس، وأقعد مقعد التلميذ، فهما صيغتا زمان ومكان، أي من الميميات، إذن هما من قسم الأسماء عند تمام.

والذي يظهر أنَّهما في صيغة اسمي الزمان والمكان اشتقاقًا، فلم يخرجهما النحويون من هذا الباب أبدًا حتى يعقد له تمام صفحات ويبين قصور النحويين القدامى في توزيع الكلمات على الأبواب.

وكذا ما وضعه تمام تحت الأسماء المهمة وضعها النحاة في الظروف، مثل ما دل على المقادير (كم)، وما دل على مهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المكان، مثل: خمسة أيام، وكذا الجهات مثل (فوق)، و(تحت)، وما دل على مهم من الأوقات، مثل: حين، ووقت، وساعة... وكذا بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة مثل سحر وسحرة، وبكرة، وليلة، ثم قال: "فالمصادر وصيغتا اسمي الزمان والمكان والمهمات بأقسامها، وما أطلق على مسميات زمانية معينة كلها أسماء من الأسماء، ولكنها حين عوملت معاملة الظروف فأدَّت وظائفها، ولا ينبغي لهذا أن يضللنا عن أصلاتها في باب الأسماء" (حسان، 1994، ص 120).

فكون (مطلع وطلوع) عنده أسماء، فهي كذلك عند النحاة، لكون النحاة يرون أنَّ الظروف أسماء، فإن كانت الظروف ليست أسماء فماذا تكون عند تمام؟ وما جنسها؟ فالظرفية معنى من المعاني التي تقع على الأسماء.

أما الكلمات التي أخرجها من الظرفية وأدخلها في الأدوات وخاصة حروف الجرِّ فمثل مذ ومنذ؛ لأنه يرى أنَّ معناهما ابتداء الغاية ويجران ما بعدهما، ثم ذكر أنَّهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل.

وهنا كان الأساس المعتمد عنده في إخراج (منذ ومنذ) من الظرفية وجعلها في الأدوات هو أساس المعنى، ثم فكَّ هذا القيد فاستثنى، فأخرجها من الأدوات وعادا للظروف بسبب شكلي وهو إتيانها مع الجمل، فهذا القيد الذي فُكَّ دليلًا على أنَّ الأساس الذي اتخذه تمام ليس بدقيق، وحتى الأسس التي وضعها تمام للظروف تنطبق على (مذ ومنذ)، فهو عندما تحدَّث عن أساس الصورة الإعرابية ذكر أنَّ كلَّ الظروف -التي عددها هو من الظروف- من المبنيات، ف(منذ ومنذ) من المبنيات أيضًا، وعندما تحدث عن أساس الرتبة ذكر أنَّ رتبة الظروف التقديم، وهذه الرتبة تنطبق على (منذ ومنذ)، وذكر أنَّ الفارق بين الأدوات والظروف في رتبتهما هو الصدارة، أي أنَّ الأداة متصدرة، بخلاف الظروف حينما نقول: أزوَّك متى أهلَّ رمضان، ومع الأدوات تتقدم واو العطف على المعطوف (حسان، 1994، ص 126).

والذي يظهر أنّ فرق الرتبة ضعيف في أنّ نُخرج (مند ومذ) من الظرفيّة؛ لأننا لو قلنا: جاء زيدٌ منذ دخل عمرو، فالأمر نفسه في جملة تمام: أوزك متى أهلاً رمضان، ومن هنا أرى أنّهما التقيا مع الظروف في هذا الأساس. وإذا انتقلنا إلى أساس الصيغة في الظروف وجدناه شبه الظروف بالأدوات مرةً أخرى وأنها يلتقيان في هذا الأساس وهو ألا تكون لها صيغ معينة ولا تنصرف، وإذا انتقلنا إلى أساس الجدول وجدناه مرةً ثالثة يجمع بين الظروف والأدوات في فكرة عدم الدخول في علاقات جدوليّة؛ لأنها غير متصرفة، ويجمع بينهما في أساس التسمية بأنهما لا يسميان معنى معيّنًا، وكذلك تلتقي الظروف مع الأدوات في التعليق، فإذا كانت (مند ومذ) -اللذان أخرجهما تمام من الظرفيّة- تشتركان مع أسس الظرفيّة في كل ما مضى، واختلفتا مع الظروف في دلالة الظروف على الزمن حسب تمام، فليس ذلك بمخرجهما من الظرفيّة؛ لأنّ (مند ومذ) أيضًا يدلان على الزمن.

أما الكلمات التي أخرجها من الظرفيّة وأدخلها في الضمائر، فمثل: هنا، ونمّ، والآن، وأمس، جعلها ضمائر إشارة إلى المكان أو الزمان، أما (الآن) فهي ظرف زمان، يدلُّ على معنى الظرفيّة والدخول في الوقت فهي متضمنة معنى الإشارة، ولكنها ليست بضمير إشارة، وكذلك (ثمّ) ففي قوله تعالى: ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَنَّمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 115]، فليس المراد الإشارة ذاتها، بل المعنى على "حيثما كنتم فلکم قبلة تستقبلونها: الكعبة" (ابن كثير، 1999: 392/1).

ولم يسلم تمام نفسه من الاستثناءات التي أخذها مأخذًا للطعن على النحاة، فقد نظر إلى اسم الإشارة والموصول في حال التثنية وأدخله في مسألة قبول الجرّ، يقول في حديثه عن الصورة الإعرابيّة للاسم: "وأما الضمائر والظروف فيجر محلها لا لفظها؛ لأنّ جميع الضمائر وجميع الظروف من المبنيات إلّا ما شدّ من مثنى الإشارة والموصول" (حسان، 1994، ص 92)، وكذا استثنى تمام (مند ومذ) وأخرجهما من الأدوات لو أضيفت إلى الجمل.

ويستمرّ السؤال: هل حافظ تمام على ذلك الأساس الذي بنى عليه تفرقه بين الاسم والصفة والظروف والضمائر، وهو أساس الفصل بين المعرب والمبني؟

عندما وصل تمام حسنًا إلى الفعل فإنّ هذا الأساس تفلّت من بين يديه، فنجدته يتكلم عن قبول الفعل للجزم، وهو للمضارع وحده دون سائر الأفعال، وفي الوقت نفسه أدخل الماضي والأمر في قسم الأفعال مع أنّهما مبنيان، وإن جُزم الماضي فجزمه محلًّا لا لفظًا حين يكون شرطًا (حسان، 1994، ص 106)، فإعراجه هنا المحلّ ولم يراعِهِ في قسم الاسم.

ثانيًا: التفریق من حيث الرتبة:

لقد بُني النحو على أساس مهم وهو الرتبة، فقد فطن إليها النحاة، وبُنيت الأبواب عليها، مثل حديثهم عن أنّ رتبة الفعل قبل الفاعل، ورتبة الفعل قبل التمييز، ورتبة الموصول قبل الصلة، وعليه فالنحاة يفرقون بين نوعين من الرتب وإن لم يقسموها صراحةً، وهما:

1- الرتب المحفوظة: وهي "موقع الكلمة الثابت متقدمًا أو متأخرًا في التركيب" (الساقّي، 1977، ص 186)، حيث إنّ "الرتبة المحفوظة لو اختلفت لاختلّ التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها" (حسان، 1994، ص 207).

2- الرتب غير المحفوظة: وهي "موقع الكلمة المتغير في التركيب" (الساقّي، 1977، ص 186)، وليس هذا التعريف جامعًا مانعًا؛ لأنّ الرتبة غير المحفوظة تطلب أحيانًا حفظها لأمن اللبس مثل: ضرب موسى عيسى، وأخي صديقي، يقول تمام: "إن الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها، وذلك في نحو: ضرب موسى عيسى، ونحو:

أخي صديقي؛ إذ يتعيّن في موسى أن يكون فاعلاً، وفي أخي أن يكون مبتدأ، محافظة على الرتبة؛ لأنها تزيل اللبس " (حسان، 1994، ص 208).

وهذه الرتبة تحدّث تمام عنها في الأسس المتبعة في تقسيم الكلم، بل جعلها أساساً من أسس المبني، فقد جعل الرتبة من المباني التي يُعتمد عليها في التفريق بين أقسام الكلم، فكانت هذه السمة مميزة عند تمام لإخراج الضمائر والظروف من قسم الأسماء، فقد ذكر أنّ الضمائر تشتمل على مرجع متقدم عليها في اللفظ أو في الرتبة أو فيهما معاً، وأنّ الغالب في هذا المرجع أن يكون اسماً ظاهراً، أما ضمير الموصول فقد يصف ظاهراً متقدماً عليه في اللفظ والرتبة، وقد لا يصف ظاهراً فتكون الصلة للمقصود بالموصول، حيث إنّ الضمائر كلها مفتقرة إلى القرائن "باعتبارها شرطاً أساسياً لدلالاتها على معين، فضمير المتكلم والمخاطب والإشارة قرينتها الحضور، وأما ضمير الغائب فقرينته المرجع المتقدم إما لفظاً أو رتبة أو هما معاً، فهذا المرجع هو القرينة التي تدل على المقصود بضمير الغائب، وأما الموصول فقرينته جملة الصلة التي تشرح المقصود به وترتبط به بواسطة ضمير فيها يعود عليه" (حسان، 1994، ص 110-111).

فتمام يجعل هذا الافتقار في الضمائر كلها ميزة لها عما سواها من الأقسام وخاصة الأسماء؛ كونها خرجت منها، والذي يظهر أنّ الاسم نفسه يُلتزم فيه الترتيب داخل الجمل أحياناً، وأحياناً يُفكّ قيد الترتيب، وما دام الحديث داخل الجمل فكل شيء مفتقر لشيء، ويطلبه ليكون معه كلاماً.

ثالثاً: التفريق من حيث الصيغة

الملاحظ أنّ تمامًا اعتمد في الصيغ أساسين للتفريق بين أقسام الكلم:

1- أساس اختلاف الصيغ، فذكر أنّ الاسم يمتاز عن الصفة بصيغ خاصة وهي صيغ الأقسام الخمسة: الاسم المعين، واسم الحدث، واسم الجنس، والميميات، والاسم المهم، فصيغها تختلف عن صيغ الصفة (حسان، 1994، ص 92)، وكذا صيغ الفعل مختلفة قياسية ثلاثية ورباعية.

والذي يظهر أنّ طبيعة المفردات تتميز بصيغة خاصة بها، فمن أسماء الحدث اسم المرة على صيغة فَعْلَة مثل: دعا دَعَوْةً واحدة، وكذا من أسماء الحدث اسم الهيئة على صيغة فَعْلَة مثل مَشِيَة، فاختلفت صيغة اسم المرة عن اسم الهيئة وهما في قسم واحد -حسب تمام- وهو الاسم، فما الذي جعل صيغ الأسماء تمتاز عن صيغ الصفات وكل لفظ له صيغة؟ فاختلاف الصيغ أمرٌ لا بدّ منه.

2- أساس العدمية، وهي على نوعين

أ- عدم الانتماء لأصول اشتقاقية، فأخرج الضمائر من الاسم؛ لأنها لا تنتهي لأصول اشتقاقية، وكذا الحال مع الظروف والأدوات، يقول: "الظروف كلها من غير المشتقات مثلها مثل الضمائر والأدوات، ومن هنا لا تكون لها صيغ معينة، ولا تتصرف إلى صيغ غير صيغها، ولعل هذا أيضاً مما يباعدها بينها وبين الأسماء ويقارب بينها وبين الحروف" (حسان، 1994، ص 121).

ب- صيغ مسكوكة كالأمثال لا يُتصرف بها لا من جهة التثنية ولا الجمع ولا أي تغيير، ويمثلها الخوالف، وأطلقها تمام على أربعة: خالفة الإخالة وهي اسم الفعل، وخالفة الصوت، مثل: هالاً لجزر الخيل، وكخ للطفل، وإخالة التعجب، ما أفعل، وأفعل به، وإخالة المدح والذم، نَعَمٌ ويُسِّن.

وقد دار خلاف بين النحويين في أصل أسماء الأفعال، فالبصريون يقولون باسميتها، وقد أورد الأشموني رفض الكوفيين اسمية هذه الكلمات وذاهبهم إلى أنها أفعال حقيقة، ونسب كذلك القول بالفعلية لبعض البصريين حيث تكون

استُعملت استعمال الأسماء (الأشُمونيّ، 1998: 92-91/3)، وفيه يقول الصبّان معلقاً: "مذهب بعض البصريين ومذهب بعض الكوفيين واحد، الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة" (الصبان، 2014: 288/3).

ومن القدماء من عدَّ أسماء الأفعال قسمًا رابعًا من أقسام الكلم سماه الخالفة (السيوطي، 2001: 7/1)، ومنهم من فصل في هذه الطائفة، فعَدَّ بعضها ظروفًا أو مصادر باقية على اسميتها، وعدَّ (أفّ) و(أواه) أسماء أصوات، وجعل قسمًا من هذه الكلمات أفعالاً، وذكر ذلك الأشُمونيّ بقوله: "وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته... وما عداه فعل..." (الأشُمونيّ، 1998: 91/3).

وقد أدخل النحاة أسماء الأصوات في قسم الأسماء ما دامت أسماء تدل على مجرد الصوت، ولم تخرج من هذه الدلالة إلى تأدية معنى آخر (حسن، 1963: 158-157/4)، "ويعترض بعض النحاة على اسميتها؛ بحجة أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد، مفهوم، وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم، ويخاطب بها غير العاقل. وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أُطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوي معناه. وهذا ينطبق على أسماء الأصوات" (حسن، 1963: 158-157/4).

أما صيغتا التعجب فالنحويون بين اسميتها وبين فعليتها، ومن ذهب للأول هم الكوفيون، وللثاني هم البصريون وحددوا الزمان بالمضيّ، واحتج الكوفيون بأنه جامد لا يتصرّف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف؛ لأن التصرّف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء (الأنباري، 2012: 104/1).

واحتج البصريون "بأنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو "ما أَحْسَنِي عندك... ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل أَرَشِدُنِي... ولا تقول في الاسم مرشدي، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن أفعال في التعجب فعلٌ أنه ينصب المعارف والنكرات، وأفعلٌ إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك "زيد أكبر منك سنًا، وأكثر منك علمًا" ولو قلت "زيد أكبر منك السنّ، أو أكثر منك العلم" لم يجز، ولما جاز أن يقال "ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له" دلّ على أنه فعل" (الأنباري، 2012: 104/1).

ونعم وبئس بين الاسميّة والفعلية، فالكوفيون يقولون باسميتها لدخول الخفض عليهما وأنها تقبلان النداء، والبصريون يقولون بفعليتها، لقبولهما ضمير الرفع، وتاء التأنيث، أما ضمير الرفع فقول العرب: "بَعْمًا رجلين، ونَعْمًا رجلاً" وحكى ذلك الكسائي (الأنباري، 2012: 1، ص 81)، ومن هنا أخرج تمام الضمائر والظروف والخوالف من الأسماء؛ لأنها لا تندرج تحت صيغة معينة.

والذي يظهر أنّ الصيغ ليست معيارًا دقيقًا للتفريق بين أقسام الكلم، ويمكن أن يختل هذا المعيار بمجيء (أفعل به) التعجبية على صيغة من صيغ الفعل وهي (أفعل) (ابن هشام، دت: 296/3) مثل أكرم، وأيضًا لو كانت صيغة مسكوكة لما تغير تركيب (ما أفعل) بدخول بعض علامات الفعل عليهما، وتمام مصرح بذلك بقبول (ما أفعل) نون الوقاية، ودخول تاء التأنيث على (نعم وبئس)، ودخول ضمير الجرّ المتصل على (إيا) إذا كانت من الخوالف، فكيف تُصَرَّفَ بهذه الصيغ الثابتة - حسب ما يرى تمام-؟ فدخول اللواحق انتهكت الصيغة، فليس أساس التفريق ههنا بقويّ حتى يكون للخوالف والضمائر والظروف قسم قائم بذاته.

رابعاً: التفريق من حيث الجدول.

عُلم أنَّ الجدول عند تمام حسان ثلاثة: الجدول الإلصاقِي، والتصريفِي، والإسنادي، وعُلم أنَّ الإلصاقِي ما يلصق بالكلمة في صدورهما وأحشائها وأعجازها، فالجدول يكشف ما تقبله الكلمة وما لا تقبله من اللواصق، والتصريفِي هو تصريف الفعل وتصريف المشتق، والإسنادي هو إسناد الأفعال إلى الضمائر.

طفق تمام يضع كلاً في مكانه الصحيح في هذه الجداول، فتراه عند حديثه عن الاسم يجعله في الجدول الإلصاقِي فقط ولا يدخل في التصريفِي ولا الإسنادي، ولكنه لا يفتأ يستثني في كل خطوة يخطوها، فتراه يُخرج اسم الحدث والميميات من حصرها في الجدول الإلصاقِي، ويدخلها في الجدول التصريفِي، أما الصفات فتدخل في الجدول الإلصاقِي والتصريفِي معاً؛ لدخول اللواصق عليهما، وتصريفها بحيث تتشكل وتنتقل من صفة لصفة، ومن هنا التقى اسم الحدث والميميات بالصفات.

وقد أدخل الفعل في الأنواع الثلاثة، يقول: "فإذا وصفنا الفعل في جدول إلصاقِي فإننا نستطيع أن نخبر بهذا الجدول مدى تقبل الفعل للتأين أو لحروف المضارعة أو النونين أو ما يلصق به أي نوع من الإلصاق؛ كالضمائر المتصلة وسين التنفيس وهلم جرا، وإذا وضعنا الفعل في الجدول التصريفِي أمكننا أن نعرف ما إذا كان الفعل متصرفاً أو غير متصرف، وما إذا كان المتصرف منه تامّ التصرف أو ناقص التصرف، أما إذا وضعنا الفعل في جدولِ إسنادي فإننا سنتعلم من الجدول طريقة إسناد الفعل إلى الضمائر المختلفة، وما يترتب على ذلك في بعض الإسنادات من إعلال أو إبدال أو نقل أو حذف أو غير ذلك، ولا يقبل الدخول في جميع أنواع الجداول على هذا النحو إلا الفعل، وبذا يمتاز الفعل عن بقية أقسام الكلم" (حسان، 1994، ص 106، 93، 101).

لم يكن تفريق تمام حسان بين الصفة والاسم هنا جامعاً مانعاً، بل لا بدّ من أن يلتقي شيء من الأسماء بالصفات، كما التقى اسم الحدث والميميات وهما من قسم الأسماء بالصفات، ولا يعني هذا أن الفعل والاسم والصفة من قسم واحد كون الفعل لما دخل في الجداول كلها التقى بالاسم والصفة، بل إنَّ هناك اعتبارات أخرى تتميز بها الأفعال عن الأسماء خاصة في الزمن، وسيُبيّن عند الحديث عن الزمن في الفرق بين أقسام الكلم.

وشيء آخر يمكن قوله: نجد أنَّ تماماً في هذا الأساس لما أخرج الصفات من الأسماء؛ فإنه أخرجها من أجل دخول الصفات في جدول التصريف، وعنى بذلك معي الصفات من بعضها، يقول: "جدول تصريف: كأن نعود إلى الفعل الماضي من مادة ما، فننظر فيما إذا كان له مضارع وأمر أو لم يكن، وكأن نعود إلى صفة الفاعل فنرى ما إذا كان لها صفة مفعول أو مشبهة أو تفضيل أو مبالغة أو لم يكن" (حسان، 1994، ص 92)، فالواضح أنَّ تماماً جعل الصفات تنصرف من بعضها، فيأتي اسم المفعول من اسم الفاعل... فهذا لا يسمى تصريفاً بالمعنى الذي أراده؛ لأنَّ أصل هذه الصفات تعود لأصل انطلقت منه، كانطلاق كاتب من كتب، فليس هذا التفريق بمخرجها من الأسماء، فهو أراد أن يُخرج الصفات من قسم الأسماء، فأدخل الصفات في الجدول التصريفِي، ولم أرَ أحداً من النحاة جعل الصفات تسير جنباً إلى جنب مع الأفعال في قضية التصريف، بحيث يكون اسم المفعول تنصرف من اسم الفاعل، بل إنَّ النحاة جعلوا المشتق أو الصفة تعود للفعل، ولكن من باب عود الكلمة إلى جذرها، والأساس الذي انطلقت منه، وهو ما تحدّث به النحاة تحت قضية (أصل الاشتقاق) (الأنباري، 2012: 1/190).

خامساً: التفريق من حيث الإلصاق

ما زال تمام حسان يقابل بين الاسم والصفة، ويحصر التشابه بينهما، فذكر أنَّ الاسم والصفة يلتصق بهما أل التعريف، وضمائر الجرّ المتصلة، وتاء التأنيث، وعلامتي التثنية والجمع، ولكننا نجدُ يفرقُ بين هذه اللواصق من حيث

دخولها على الاسم أو الصفة. يقول: "ولكن معنى بعض اللواصق مع الأسماء غير معناها مع الصفات، فالأداة مثلاً مع الأسماء معرفة، ومع الصفات موصولة، والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة مع الأسماء محضة، ومع الصفات لفظية" (حسان، 1994، ص 94).

والذي يظهر أنّ التفريق بين الاسم والصفة من حيث نوع الإضافة ليس دقيقاً، فليس كل وصفٍ مضافاً لضميرٍ وغيره تكون إضافته لفظية؛ لأنّ المضاف إذا كان وصفاً غير عامل -كأن يكون اسم فاعل بمعنى الماضي- فستكون الإضافة محضة معنوية، وليست لفظية، مثل أن نقول: هذا ضاربُهُ أمس، فالإضافة هنا محضة معنوية لا لفظية، ثمّ إنه هنا فرق بين نوعين من اللواصق، وترك قبولهما تاء التأنيث وعلامتي التنثية والجمع، فبعد تضعيف قضية الإضافة، لم يبق من الاختلاف -في نظر تمام- إلا نوع (أل)، وليس الفرق كبيراً ودقيقاً، ف(أل) أيّاً كان معناها فهي في الأصل واحد.

أما الضمائر المتصلة فتؤدي دور اللواصق التي تلتصق بالكلمات، وأما ضمير الإشارة والموصول ففي حال التنثية يقبلان الألف والنون رفعاً، والياء والنون نصباً وجرّاً (حسان، 1994، ص 112).

والذي يظهر أن حديثه عن الضمير المتصل يمكن قبوله في كونه مختلفاً عن الاسم، أما كلامه عن ضمائر الإشارة والموصول فليس سبباً كافياً لخروجهما من قسم الاسم؛ لأنّ الأسماء أيضاً تقبل علامتي التنثية كما تقبلها الإشارة والموصول، وكذلك الضمائر المنفصلة فليست بملتصقة، فكان الأحسن أن تبقى في بابها كما هو الحال عند القدماء، ما دام أنّ هذا التقسيم والتفرع عنده يشقُّ القسم الواحد قسمين كحال ضمائر الشخص.

وأما الفعل فتميّز عن غيره من الأقسام بعلامات محددة لا يشاركه فيها غيره، تلتصق بها الضمائر المتصلة في حالة الرفع، والسين، ولام الأمر، وحروف المضارعة، وتاء التأنيث.

وأما الخوالب فقد فرق بينها من حيث الإلصاق، فذكر أنّ خالفة التعجب (ما أفعل) تلتصق بها نون الوقاية، وتتصل بهذه الصيغة ضمائر النصب المتصلة، وتلتصق ب(نعم وبئس) تاء التأنيث، وتلتصق ضمائر الجرّ المتصلة ب(إيّا) حينما تُستعمل استعمال الخوالب، ثم قال تمام: "ومن هذا نرى أن الخوالب تشارك من حيث الإلصاق الأفعال حينئذ، والأسماء والصفات حينئذ، والأدوات حينئذ، ولكنها لا تعد واحدة من أيّ قسم منها" (حسان، 1994، ص 118).

سادساً: التفريق من حيث التضام

ذكر تمام حسان أنّ الأسماء لها حالات من التضام لا يشاركها فيها غيرها إلا على سبيل التوسع، وقصد بالتوسع مثل مجيء الصفة بعد حرف النداء (يا) بأنّ النحاة يجعلونها على حذف موصوف، وإذا جاء ضمير المخاطب بعدها ضمنوه معنى: يا مخاطب، وإذا جاء بعدها اسم إشارة ضمنوه معنى: يا مشاراً إليه، أما مجيء الاسم بعد النداء فلا يحتاج لذلك التضمين (حسان، 1994، ص 94)، ومن هنا ذكر تمام حسان أنها ميزة للاسم.

وفي صفحات متأخرة من كتابه اللغة العربية معناها ومبناها قال: "الصفة من حيث التضام تلتقي مع الاسم من ناحية ومع الفعل من ناحية أخرى، فتقبل كما يقبل الاسم النداء، وأن تكون مسنداً إليه، وأن تكون مضافاً أو مضافاً إليه، وتقبل كما تقبل الأفعال أن تكون مسنداً، وكذلك تكون متعدية أو لازمة، فتضام المفعول به مباشرة أو بواسطة الحرف، فمشابهتها للأسماء تنفي عنها أن تكون فعلاً، ومشابهتها للأفعال تنفي عنها أن تكون اسماً، وإذا لم تكن الصفة اسماً من الأسماء، ولا فعلاً من الأفعال، فلا بدّ لها أن تكون قسمًا قائمًا بذاته من أقسام الكلم" (حسان، 1994، ص 102).

وكلامه عن كون الصفة تقبل النداء كما يقبله الاسم في الفقرة الأولى كان على سبيل التوسع كما يرى، وما أخرج الصفة من قسم الاسم إلا لاحتياج الصفة لتقدير موصوف بعد حرف النداء، ثم في الفقرة الثانية ذكر أنّ الصفة تلتقي مع

الاسم بقبول النداء وأنَّ الصفة من هذه الناحية تشبه الاسم وكونها تشبه الاسم من هذه الناحية فهي تبتعد عن الفعلية، ولما أشبهت الصفة الفعل في التعدي واللزوم أبعاد الصفة عن الاسم.

والذي يظهر أنَّ كون الصفة تشبه الفعل من هذا الجانب لا يخرجها من قسم الاسم؛ لقبولها أبرز علامات الاسم وهو الجرّ والتنوين والنداء، وكون الصفة لا تُنادى مباشرة فليس ذلك بمخرجها من قسم الاسم.

وأخرج الضمائر من الأسماء؛ لكون الضمائر تضام الأدوات في حالة النداء والقسم وفي الاستفهام والتوكيد، وتضام حروف الجرّ أيضًا والعطف والاستثناء، ثم يقول: "ولقد رأينا كيف يحتاج الضمير إلى ضميمة توضحه من مرجع أو صلة، ويكون الضمير مضافاً إليه فيضام المضاف، ولكنه لا يكون هو مضافاً أبداً، فتفترق الضمائر بهذه السمة الأخيرة عن الأسماء والصفات ومن ثمَّ لا تكون منها وتصبح بذاتها قسمًا مستقلاً" (حسان، 1994، ص 112).

فلو قلنا: يا هذا، أقبل، فلا يعني أنَّ الإشارة لا بدَّ أن تضام حرف النداء، فهي ليست مفتقرة للحرف، وهو الذي أخرج اسم الإشارة من الأسماء لما لم تُنادَ مباشرة إلا عن طريق التضمين (المشار إليه)، والذي يظهر أنَّ السبب في إخراج الإشارة هنا من قسم الأسماء غير كافٍ، ولعل هذا ظاهر في كلامه لما قال: فتفترق الضمائر بهذه السمة الأخيرة عن الأسماء... ويقصد سمة كون الضمير مضافاً إليه فيضام المضاف، وهو بهذا ضعّف كل ما تضامه الضمائر بقوله هذا.

وأخرج الظروف من قسم الأسماء لافتقارها إلى مدخول يعين معناها الزماني المهم، فذكر أنها قد يسبقها حرف، مثل: منذ متى، ومن أين، ومن حيث، وثمة ضمائم تجيء بعدها من جملة ومفرد مثل: أيان، ومتى، وأين، وأنى، أو جملة فقط، مثل: حيث، وإذا، وإذ، ولما، وهذه الظروف قد تقترن ب(ما) مثل إذ، وإذا، ومتى، وأين، وحيث.

وقد أعاد تمام فكرة تضعيف ضمائم معينة وتقوية إحداها في حديثه عن الظروف، يقول: "...وبعض الظروف تتبعه ما، وهو إذ وإذا ومتى وأين وحيث، وهذه الصورة من صور التضام تفرد الظروف بطابع خاص لا تشاركها فيه الأسماء، ولا الصفات ولا الأفعال ولا الضمائر" (حسان، 1994، ص 121-122)، وقد ذكر قبل هذا القول سبقها بالحروف وإتيان المفرد والجملة بعدها (حسان، 1994، ص 121)، فهو مضعّف هذه الضمائم، ومقوِّ لضميمة دخول (ما) عليها.

أما التضام في الفعل فالأفعال تضام (قد) و(سوف) و(لم) و(لن) و(لا) النهائية، والفعل يضام حرف الجرّ حين يكون لازماً، أما التضام في الأدوات فلا يكتمل معناها إلا بالضمائم، فحرف الجرّ لا يفيد إلا مع المجرور وكذا الحال مع حرف العطف والمعطوف.

سابعاً: التفريق من حيثُ الرسم الإملائيّ

رجع تمام مرةً أخرى ليجمع بين الاسم والصفة في الرسم الإملائيّ، فذكر أنَّ التنوين جامع بين الاسم والصفة، فكلاهما يُنَوَّن بالضميتين في حالة الرفع، والألف والفتحتين في حالة النصب، والكسرتين في حالة الجرّ (حسان، 1994، ص 93).

ونجد أنَّ تماماً لما تكلم عن الرسم الإملائيّ الخاصّ بالضمائر بأنواعها تكلم عن ضمائر الشخص فقط، ولم يتطرق للإشارة ولا الموصول، فهو تحدّث عن رسم الضمير المتصل بأنه لو كان على حرف واحد فلا يستقل بنفسه إلا باقترانه بكلمة، وهو بهذا تميّز عن الاسم من هذا الجانب (حسان، 1994، ص 112)، فلم يكن هذا الأساس في التفريق بجامع لكل أفراد الضمير التي نادى بها تمام حسان.

وذكر أنّ الأدوات كحال الضمائر منها المتصل ومنها المنفصل، فالأداة المتصلة ما كانت على حرفٍ واحد تحتاج لضميمة بعدها مثل: بمحمد، ولمحمد، والأداة المنفصلة ما كانت على أكثر من حرف، مثل: عن محمد، وعلى محمد، وأبعد هذه السمة من فعل الأمر الذي يكون على حرف واحد مثل: قِ نفسك، عِ درسك.

وقد وجه الدكتور محمد حماسة نقده لتمام حسان عندما جعل الرسم الإملائيّ أساسًا للتفريق بين أقسام الكلم، حيث إنه ذكر أنّ الرسم الإملائيّ المكتوب لا يعدُّ "مبنى من المباني التي نعتمد عليها في التفريق بين أقسام الكلام، إذ إنّ الكتابة ما هي إلا رموز يتحكم في وصفها المتكلمون باللغة، والرسم الإملائيّ اصطلاح لا يتيسر له التمثيل الدقيق للنطق، والمعروف أنّ الرموز الكتابيّة قاصرة عن الوفاء بالمنطوق، وثمة اختلاف بين عصر وآخر في هذه الرموز، وهذه الرموز الكتابيّة تتطور من جيل لآخر" (عبد اللطيف، 1986، ص 75).

المطلب الثاني: الأسس المتبعية في المعنى

رسم تمام حسان خطة دقيقة للسير على الأساس الذي وضعه، فوضع تحت المعنى أسسًا، وهي:

- 1- الدلالة على مسمى.
- 2- الدلالة على حدث.
- 3- الدلالة على الزمن.
- 4- الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية عن أساليب النفي والشرط والاستفهام... إلخ.
- 5- التعليق: ويقصد به العلاقات النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

أولاً: التفريق من حيث الدلالة على مسمى

ذكر تمام أنّه أخرج الصفة من مجموعة الأسماء؛ لأن الصفة لا تدلُّ على مسمى كما يدل الاسم على مسمى، يقول: "ذكر الأشموني تحت عنوان: الصفة المشبهة باسم الفاعل.... عرّف الصفة المشبهة بقوله: (ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصده نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدث) (الأشموني، 1998: 246/2)، وواضح أن المقصود بالحدث هنا معنى المصدر، وأن المراد بالحدث الوقوع، فإذا أضفنا إلى ذلك أنه عرّف اسم الفاعل بأنه الصفة الدالة على فاعل، وعرّف اسم المفعول بأنه ما دلّ على الحدث ومفعوله، وأن مدلول صيغ المبالغة هو المبالغة والتكثير، وأن معنى اسم التفضيل هو التفضيل، أدركنا أن الصفة -والمقصود هنا صفة الفاعل أو المفعول أو المبالغة أو المشبهة أو التفضيل- لا تدل على مسمى بها، وإنما تدل على موصوفٍ بما تحمله من معنى الحدث -أي معنى المصدر، وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دلّ على مسمى" (حسان، 1994، ص 98).

وذكر أنّ الاسم المعين مسمّاه هو المعين، وأنّ اسم الحدث مسمّاه هو الحدث، واسم الجنس مسمّاه الجنس، والميميات مسمّاهها زمان الحدث أو مكانه أو آله، والاسم المهيم يدل على مسمى غير معين، أما الصفة فلا تدل على مسمى وإنما تدل على موصوف بالحدث، وأما الفعل فلا يدل على مسمى، وإنما يدل على اقتران حدث وزمن، وأما الضمير فلا يدل على مسمى، وإنما يدل على مطلق حضور أو غيبة، وأما الخالفة فذكر أنها تدل على الإفصاح، وأما الظرف فيدل على الظرفية والإفصاح والظرفية من المعاني العامة لا من قبيل المسمى، وأما الأدوات فتدل على علاقات ولا تدل على مسميات، لذلك رأى أنّ الأسماء تتميز عن بقية أقسام الكلم (حسان، 1994، ص 95).

فإذا كان تمام يقول إنَّ الصفات لا تدلُّ على مسعى بل تدلُّ على موصوف بالحدث، فكذلك اسم المرة الذي أدرجه في اسم الحدث وهو من قسم الأسماء فلا يدلُّ إلا على موصوف بحدث، كأن نقول: جلسْتُ جَلْسَةً واحدة، فأنا الذي وُصفت بحدث الجلوس، وكذلك اسم الهيئة في مشيْتُ مَشِيَّةً، فكيف يكون -أيضاً- مسعى اسم الهيئة هو الحدث. ولما وصل تمام إلى الحديث عن الدلالة على المسعى ذكر أنَّ الصفة تشارك الاسم في كل من الصورة الإعرابية والجدول والرسم الإملائي ولحاق اللواصق والتضام (حسان، 1994، ص 94)، وهذا اعتراف منه أدى إلى ضعف وضع الصفة في قسم قائم بذاته.

وكذلك الحال مع الضمائر والظروف، فيرى أن سبب إخراجها من قسم الأسماء عدم دلالتها على مسعى، بل إنهما يدلان على معنى وظيفي، فالضمائر تدلُّ دلالة وظيفية على مطلق غائب أو حاضر، يقول: "الضمائر تدلُّ دلالة وظيفية على مطلق غائب أو حاضر، فهي لا تدلُّ على مسعى كما تدلُّ الأسماء، فإذا أريد لها أن تدلُّ عليه فتقلب دلالتها من وظيفية إلى معجمية كان ذلك بواسطة المرجع، فدالتها على المسعى لا تتأتى إلا بمعونة الاسم" (حسان، 1994، ص 113).

ثانياً: التفريق من حيث الدلالة على الحدث

ذكر في هذا المقام أنَّ الاسم يدلُّ على حدث، ويعني بذلك اسم الحدث الذي يضم فيه المصادر، ودلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصفات؛ لأنَّ الصفات تدلُّ على موصوف بالحدث، يقول: "تدلُّ الصفة على الموصوف بالحدث، فلا تدلُّ على الحدث وحده كما يدلُّ المصدر، ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدلُّ الفعل، ولا على مطلق مسعى كما تدلُّ الأسماء، فهي بهذا أيضاً تختلف عن بقية أقسام الكلم جميعها" (حسان، 1994، ص 102). نجد أنَّ تماماً يفرق بين الحدث في الصفة والحدث في اسم الحدث، ومهما يكن من اختلاف بين الحدثين هنا وهناك، فهما يدلان في النهاية على حدث، ومع ذلك جعل اسم الحدث في الأسماء، وأخرج الصفات إلى قسم قائم برأسه لهذا الفرق، لذلك فالواضح أنَّ خروج الصفة عن الاسم مع كل هذه الاتفاقات ليس له وجه.

أما دلالة الأفعال على الحدث فهي دلالة تَضْمُنِيَّة؛ لأنه يرى أن الحدث جزء معناها، فهي من حيث دلالتها على الحدث مختلفة عن دلالة المصادر على الحدث؛ لأنَّ دلالة المصادر على الحدث دلالة مطابقة لا تَضْمُن، فالحدث كل معنى المصدر، والحدث جزء معنى الفعل، وقد فرّق بين دلالة الفعل على الحدث ودلالة الصفة عليه، بأنَّ الصفة تدلُّ على موصوف بالحدث لا على الحدث نفسه (حسان، 1994، ص 107).

وقد أخرج تمام حسان الأفعال الناسخة من الأفعال وأدخلها في الأدوات، يقول: "النواسخ جميعاً أدوات، وأن بعضها محوّل عن الفعلية، وأن هذا البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة نحو: كان ودام وزال وبرح، إلى آخر ما هنالك، وأنه حين أصبح بين النواسخ زال عنه معنى الحدث وهو سمة التمام، فاتخذ بدلاً عنه في بعض الحالات معنى آخر من معاني الجهة، واكتفى في بعضه بمعنى الزمن دون غيره" (حسان، 1994، ص 128).

ثالثاً: التفريق من حيث الدلالة على الزمن

اهتمَّ تمام حسان بفكرة الزمن اهتماماً واضحاً في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، فقد فرّق بين الزمن في الفعل والزمن في الصفة والزمن في الظروف (حسان، 1994، ص 122).

1- الزمن في الفعل: ذكر أنَّ الفعل يدلُّ على الزمن عن طريق التضمن، أي أنَّ الزمن جزء معنى الفعل، فذكر أنَّ

الزمن في الأفعال يكون داخل السياق وخارجه.

2- الزمن في الصفة: ذكر أنّ الصفات لا تدلُّ على زمن إلا داخل السياق، فالزمن في الصفة وظيفة لها في السياق فقط، أي أنّ زمن الصفة نحويّ ولا يكون صرفيًّا أبدًا؛ لأنّ دلالة الزمن في الصفة لا تكون إلا في السياق، يقول: "وبهذا تمتاز الصفة بقبولها معنى الزمن عن الأسماء، فالزمن ليس جزءًا من معنى الأسماء" (حسان، 1994، ص 103).

والذي يظهر أنّ تصريح تمام بأنّ الصفات زمنها داخل السياق وليس خارجه، يقرب الصفات من الأسماء؛ لأنّ الحكم على ما هو خارج السياق وليس على ما هو داخل السياق.

3- الزمن في الظرف: ذكر أنّ دلالة الظرف على الزمن تكون بالمطابقة لا بالتضمن، بمعنى أنّ الزمن هو كل معنى الظرف؛ لأنّ زمان الظرف معنى للظرف وهو مفرد، بخلاف الفعل الذي يكون الزمن فيه جزء معناه.

فهذا هو السبب عنده في بُعد الصفة والظرف عن قسم الأسماء، وذكر أنّ الزمن في الأفعال يكون داخل السياق وخارجه، فالمقارنة عنده بين الزمن في الصفة والزمن في الفعل كان عن طريق الدخول في السياق وعدمه.

ولما رأى تمام أنّ الخوالب عبارة عن صيغ مسكوكة فقد جرّدها من الزمن (حسان، 1994، ص 118)، وخالف النحاة الذين جعلوها ما بين مضيّ واستقبال وأمر.

رابعًا: التفريق من حيث التعليق

قصد تمام بالتعليق العلاقات النحويّة كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية (حسان، 1994، ص 95)، ولا يخلو كلامه في التعليق من الاستثناءات ودخول بعض الأقسام في بعض، وما زال حديثه عن الاتفاق بين الاسم والصفة مستمرًا، فقد ذكر أنّ الاسم بكلّ أنواعه يكون مسندًا إليه، ثم طفق يستثني من مجموعة الأسماء اسم الحدث بأنّها تخرج عن قيد المسند إليه أحيانًا وتصير مسندًا بواسطة إضافة معنى الزمن إليها، وهنا اقترن اسم الحدث بالحدث والزمن وهو المدلول الأساسي للفعل، فأشبه اسم الحدث الفعل من هذه الناحية، فالفعل يدخل في علاقات الإسناد من حيث إنه يكون مسندًا ولا يكون مسندًا إليه، والاسم لا يكون إلا مسندًا إليه ويخرج منه اسم الحدث كما بيّن، والصفة جمعت بينهما، فتكون مسندًا ومسندًا إليه.

وعند حديثه عن علاقات التخصيص والنسبة والتبعية ذكر أنّ الأسماء والصفات والضمائر والظروف تتشارك في هذه العلاقات، يقول: "وأما من جهة التخصيص: فإن الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة فتكون منصوبة على معنى التعدية أو السببية أو المعية أو الظرفية أو التوكيد أو بيان النوع أو العدد أو الحالية أو التمييز أو الإخراج أو الخلاف، والأفعال لا تقع هذا الموقع، ولكن الصفات والضمائر والظروف تقع، وأما من حيث النسبية فإن الأسماء تُجرّ على هذا المعنى إما باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة، وتشاركها أيضًا الصفات والضمائر والظروف، وأما التبعية: فإن الأسماء لا تقع نعوًا إلا على التوسع، ولا تقع توكيدًا معنويًا منها إلا النفس والعين وكل، ولكنها تقع توكيدًا لفظيًا، وهي جميعها تقع معطوفة ومعطوفًا عليها كسائر الأقسام، وتقع بيانًا وبدلًا، وهذا المعنى الأخير مما تمتاز به الأسماء ولا سيما البيان" (حسان، 1994، ص 96، 113، 122).

فلاحظ أنّ هناك علاقات قويّة بين الأسماء والضمائر والظروف والصفات في مسألة التعليق، فقد نظر تمام حسان إلى قلة الاختلاف وبنى عليه الفرق فنقل وبدل بين الأقسام، وترك الكثير الذي عليه يُعول.

أما الخوالب فتكون مسندًا ولا تكون مسندًا إليه، وذكر تمام أنّ هذا السبب الذي أوهم النحاة في جعل معظمها أفعالًا، وقد أخرجها تمام من الأفعال؛ لأنها لا توصف بتعدّي ولا لزوم (حسان، 1994، ص 118).



أما الأدوات فقد قال فيها: "لا بيئة للأدوات خارج السياق؛ لأن الأدوات كما ذكرنا ذات افتقار متأصل إلى الضمائم، أو بعبارة أخرى: ذات افتقار متأصل إلى السياق" (حسان، 1994، ص 127).

خامساً: التفريق من حيث المعنى الجملي

الدلالة على المعنى الجملي أساس وضعه تمام حسان للتفريق بين أقسام الكلم، والدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية عن أساليب النفي والشرط والاستفهام، وخصّبه للأدوات والخوالف، أما الخوالب فهي عنده جمل إفصاحية إنشائية، وأما الأدوات فقد عُلم أنه قسّمها إلى قسمين، الأول: الأداة الأصلية، وهي حروف المعاني، كحروف الجر والنسخ والعطف، والثاني: الأداة المحولة، وقد تكون هذه:

- أ- ظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط.
 - ب- اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المهمة في تعليق الجمل مثل: كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط أيضاً.
 - ج- فعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل: كان وأخواتها وكاد وأخواتها.
 - د- ضميرية: كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب.
- فتحوّلت الظروف -الواردة عند تمام- إلى أدوات لتعليق جمل الاستفهام، وكذا تحويل الأسماء المهمة لتعليق الجمل، مثل كم في الاستفهام والتكثير، وكيف في الاستفهام والشرط، وكذا تحولت الفعلية من الأفعال التامة إلى أدوات بعد القول بنقصانها، وكذا نقل الضمائر (من، ما، أي) إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب.
- فالأدوات عند تمام تلخص معاني النفي والتأكيد والاستفهام والأمر باللام والعرض والتحضيض، والتمني والترجي، والنداء والشرط الامتناعي والشرط الإمكانية والقسم والندبة والاستغاثة والتعجب.
- والفكرة عند تمام أنّ هذه الأدوات يمكنها عند حذف الجملة أن تؤدي معنى كامل مثل: لِمَ، وَعَمَّ، ومتى، وأين، وربما، وإنّ، ولعلّ، وليت، ولو... فيكون المعنى الذي تدلّ عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملةً، والقرينة تحدّده (حسان، 1994، ص 125).

وتظهر دلالة المعنى الجملي في قول: تَأْكُلُ؟ بنغمة العرض والمعنى: أَلَا تَأْكُلُ؟ فأغنت النغمة عن وجود الأداة، فمعنى الأداة تحقق مع أنها محذوفة.

فنجد أن تماماً أخرج النواسخ الفعلية من الأفعال وجعلها من الأدوات، والأسس التي اتبعها تمام هي أسس المعنى والمبنى في التفريق، فذكر أنّ أساس الصيغة لا ينطبق على (ليس)، ولا تتصرف فلا تدخل في الجدول التصريفي، ويشاركها في عدم الدخول في جدول: ما دام، وراح، وأض، وكرب، وأخذ، وجعل، وطفق، وعسى، واخْلُوقْ، وأما كان وبات وصار وأمسى وأصبح وظل فيأتي منها المضارع والأمر واسم الفاعل، ولكن خلوها من معنى الحدث يحول بينها وبين أن تكون لها مصادر إلاّ كان، وأما ما زال وما فتى وما برح وما انفك وكاد وأوشك وغدا، فيأتي منها المضارع فقط، ويعي اسم الفاعل من بعضها أحياناً، ومن هنا يتضح نقص التصرف في جميعها (حسان، 1994، ص 130).

وانطلق تمام حسان من فكرة أنّ الأدوات لا بيئة لها خارج السياق؛ لأنّ معانيها تعبير عن علاقات في السياق، فهي علاقات وظيفية لا معجمية، ولما انطلق من هذه الفكرة رأى أنّ الأفعال الناسخة تؤدي ما تؤديه الأدوات في إضفاء معنى حين تدخل على الجملة، حيث إنها تضيف للجملة الاسمية معنى الزمن، لذا يرى أنّ هذه النواسخ تختلف عن الأفعال من حيث المعنى الجملي، يقول: "فإذا أردنا أن نشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصاً من دون الحدث، فإن السبيل إلى ذلك أن

ندخل الناسخ عليها، فتزيل عنها طابعها الأصلي وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ، ومع خلو الجملة الاسمية حينئذ من معنى الحدث، فإن الناسخ قد يعطها معنى جهة ما من جهات الفهم" (حسان، 1994، ص 130).

وقد عضد تمام رأيه في النواسخ بدخولها على الأفعال، ومثّل بأمثلة منها: كان يفعل، وأمسى يفعل، وجعل هذه النواسخ مثل: قد يفعل، وسوف يفعل، وإن يفعل، ولم يفعل، مع فارق جواز الفصل في الأول، وامتناعه في الثاني، وقد ردّ هذا إلى طبيعة التضام بين الكلمتين.
ويظهر عندي ثلاثة أمور:

الأول: أنّ تصريح تمام حسن بجواز الفصل بين الأداة (كان) والفعل بعدها خرقاً لما ذهب إليه بجعل النواسخ الفعلية من الأدوات؛ لأنّ الأداة لا تنفصل عما اقترنت به.

الثاني: تصرف هذه الأفعال، وإن كان تصرفها ناقصاً، فالأدوات لا تصريف فيها.
الثالث: لو كانت النواسخ أدوات لما تُصِرّفَ بها بالحذف؛ لأنّ الحروف لا يُحذف منها إلا في أضيق الحدود، ومن صور الحذف في النواسخ:

- حذف نون (كان)، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل، 120]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل، 127].

- تأثر الأجوف من هذه النواسخ بالجزم، مثل: لم يكن، ولم يزل.
ومذهب أكثر النحويين أنها أفعال والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه:
الوجه الأول: تلحقها تاء الضمير وألفه، وواوه نحو كنت وكانا وكانوا.
الوجه الثاني: تلحقها تاء التانيث الساكنة، نحو كانت المرأة، مثل قولك: قامت المرأة، وهذه التاء تختص بالأفعال.
الوجه الثالث: أنها تتصرف، نحو: كان يكون، وصار يصير، وأصبح يصبح وأمسى يمسي، وكذلك سائرهما ما عدا ليس (الأنباري، 2012، ص 112).

النتائج:

سعى البحث إلى إجمال أسس قراءة تمام حسان لأقسام الكلم في التراث في "اللغة العربية معناها ومبناها"، وخرج بنتائج، هي:

1- التقت القسمة السباعية بالقسمة الثلاثية في بعض ما ورد في أساس الشكل عند تمام، وأساس المعنى، فكان الالتقاء في أساس الشكل في: الصورة الإعرابية من ناحية اتخاذ الجرّ علامة للاسم والجزم علامة للفعل، واهتمّ النحويون بالصيغة في التفريق بين أقسام الكلم، حيث إنهم عندما تكلموا عن صيغة التعجب (أفعل به) ذكروا أنها فعل؛ لأنها جاءت على صيغة من صيغ الفعل، وكذلك الدخول في الجدول الإلصاق، فالنحويون لما ميزوا الفعل ذكروا أنّه يقترن بـ(قد) و(سوف) والسين وهي لواصق في الفعل، ودخول (أل) على الاسم، وكذا ضمائر الجرّ المتصلة، وكذا الجدول التصريفيّ فقد كان أساساً عند النحويين في التفريق بين الأقسام، وكذلك الجدول الإسنادي من حيث اتصال الضمائر، أما التضام فلم يكن له نصيب عند النحويين في التفريق بين أقسام الكلم، وكذلك الرسم الإملائي، وكان الالتقاء في أساس المعنى في: أساس الزمن، وأساس الحدث والتعليق وهي علاقات الإسناد، فهذه الثلاثة حظها كبير في دراسة النحويين في التفريق بين أقسام الكلم، وفرقوا بين الاسم والفعل أيضاً على أساس الدلالة على مسمى، فالاسم يدل على مسمى، أما المعنى الجُملي فلم يكن أساساً عند القدماء.

2- الذي يظهر أن النحويين عندما فرقوا بين أقسام الكلم بدأوا بأساس المعنى، بأن الاسم ما دلّ على معنى غير مقترن بزمان. والفعل ما دلّ على معنى مقترن بزمان. والحرف ما دلّ على معنى في غيره، واحتاجوا لضوابط تضبط الأقسام فلجأوا إلى الأساس الشكلي وهي العلامات التي تفرق بين الاسم والفعل، أما شرط الاجتماع الذي نادى به تمام فضعيف؛ لأنّ تمام نفسه لم يستطع أن يجمع القسم الواحد تحت أسس موحدة، بل إن الأقسام عنده لا تخلو من الاستثناءات، وقد كانت كثيرة، وكثرة الاستثناءات تُضعف تقسيمه؛ فما نقد به القدماء وقع فيه، بل كان أكثر من القدماء في الاستثناءات. والدراسة الجديدة التي تهدف لتعديل دراسة سابقة لا بدّ أن تكون أقلّ في الاستثناءات، وأمر الاستثناء في القاعدة أو في تحديد أقسام الكلم أمرٌ طبيعيّ، فليس ثمة علم قام على اطراد تام في كل أحكامه، ويضعف العلم متى كثرت شواذه واستثناءاته.

3- لا يمكن الاكتفاء بأحد الأساسين، فهما يسيران معاً في تحديد أقسام الكلم والتفريق بينها، ولكن الذي ظهر في قسمة تمام حسان أنّ الزمن أقرب للواقع وأقوى وصفاً من الشكل؛ لأنّ اعتماده على الشكل بأسسه كلها التي رسمها جعلت الأقسام تتداخل وليست دقيقة، أما أساس المعنى فقد تميّز الزمن في التفريق بين أقسام الكلم، فتفريقه بين الاسم والصفة من حيث الزمن كان دقيقاً لخلو الاسم من الزمن، مع أنه استثنى من الأسماء اسمَ الحدث لدلالته على الزمن، وقُرّب الصفة من الفعل بسبب الزمن كان دقيقاً أيضاً.

4- كانت حقيقة عمل تمام حسان دراسةً نقديةً، سعت إلى إعادة ترتيب اللغة العربية وفق المنهج البنوي الوصفيّ، وهذه المحاولة ميّزت عمل تمام عن أعمال غيره الذين كان عملهم منصباً على نقد النحو العربيّ دون محاولة لإعادة الترتيب، ومع ذلك لم يصل تمام إلى تحقيق نظريته على واقع اللغة بصورة دقيقة؛ لما تعرض له عمله من الاستثناءات الكثيرة والمتكررة، وتداخل الأقسام بعضها في بعض، ولا نكاد نجد قسماً استقلّ استقلالاً تاماً إلا دخل فيه طرفٌ من قسم آخر.

5- يظهر أن تمام حسان لم يتجاوز -في كثير من الأحيان- معطيات النحو العربي ما جعله حبيسٌ منهمجهم.

التوصيات:

ما زال فكر تمام حسان يحتاج إلى دراسة، فأفكاره الجديدة في إعادة التيوب والتقسيم يمكن أن تفرّد في بحوث، وفكرته في إخراج الصفات من الأسماء تستحقّ أن تُفرّد في دراسة مستقلة.

المراجع:

القرآن الكريم.

الأسترايازي، ر. م. (2015). شرح كافية ابن الحاجب (إميل بديع يعقوب، تحقيق؛ ط.3). دار الكتب العلميّة.
الأشموني، ع. (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ط.1). دار الكتب العلميّة.
الأنباري، ك. (2012). أسرار العربية (بركات يوسف هبّود، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الكتب الثقافية.
الأنباري، ك. (2012). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. دار الطلائع.

أبو حيان، أ. (1997). التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (حسن هندراوي، تحقيق؛ ط.1). دار القلم.
أنيس، إ. (1966). من أسرار اللغة (ط.3). مكتبة الأنجلو المصرية.
الجواري، أ. (1984). نحو التيسير: دراسة ونقد منهجيّ. مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ.
حسان، ت. (2009). الأصول: دراسة إستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة. عالم الكتب.
حسان، ت. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. دار الثقافة.



- حسان، ت. (1979). *مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة.*
- حسن، ع. (1963). *النحو الوافي مع رطله بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المجددة (ط.15).* دار المعارف.
- خليل، ح. (1988). *العربية وعلم اللغة البنوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية.*
- الزجاجي، أ. (2004). *الإيضاح في علل النحو (مازن المبارك، تحقيق؛ ط.4).* دار النفائس.
- الساقى، ف. م. (1977). *أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (ط.1).* مكتبة الخانجي.
- سيويه، أ. (2004). *كتاب سيويه (عبد السلام هارون، تحقيق؛ ط.4).* مكتبة الخانجي.
- السيوطي، ج. (2001). *ممع الهوامع في شرح جمع الجوامع (عبد العال سالم مكرم، تحقيق).* عالم الكتب.
- السيوطي، ع. (2014). *الأشباه والنظائر في النحو (الشريبي شريفة، تحقيق).* دار الحديث.
- الصبان، م. (2014). *حاشية الصبان على شرح الأسموني على ألفية ابن مالك ومعه: شرح الشواهد للعيبي، (عبد الحميد هنداي، تحقيق).* المكتبة العصرية.
- الطنطاوي، م. (2011). *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (ط.4).* دار المعارف.
- عبد اللطيف، م. ح. (1986). *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (ط.1).* جامعة منوبة.
- ابن كثير، إ. (1999). *تفسير القرآن العظيم (سامي بن محمد سلامة؛ تحقيق؛ ط.2).* دار طيبة للنشر والتوزيع.
- مجدوب، ع. (1998). *المنوال في النحو العربي (ط.1).* دار محمد الحامي، وكلية الآداب سوسة.
- المخزومي، م. (1985). *في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث (ط.3).* مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- المهيري، ع. (1993). *نظرات في التراث اللغوي العربي (ط.1).* دار الغرب الإسلامي.
- موسى، ع. م. (2002). *مناهج الدرر النحوي في العالم العربي (ط.2).* دار الإسراء للنشر والتوزيع.
- ابن هشام، ج. (د.ت.). *شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرّي. على ألفية ابن مالك في النحو. وبهامشه حاشية يس الحمصي. (أحمد السيد أحمد، تحقيق).* المكتبة التوفيقية.
- ابن عقيل، ع. (2004). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. معه منحة الجليل بتحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.*
- ابن يعيش، ي. (2001). *شرح المفصل للزمخشري (إميل يعقوب؛ تحقيق؛ ط.1).* دار الكتب العلمية.

References

The Holy Qur'an.

Al-Astarabadi, R. M. (2015). *Sharh Kafiyat Ibn al-Hajib* (E. B. Ya'qub, Ed.; 3rd ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Ashmuni, A. (1998). *Sharh al-Ashmuni 'ala Alfyyat Ibn Malik* (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Anbari, K. (2012). *Asrar al-'Arabiyyah* (B. Y. Habboud, Ed.; 1st ed.). Mu'assasat Al-Kutub Al-Thaqafiyah.

Al-Anbari, K. (2012). *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin: Al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, accompanied by Kitab al-Intisaf min al-Insaf*. Dar Al-Tala'i.

Abu Hayyan, A. (1997). *Al-Tadhyil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil* (H. Hindawi, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Qalam.

Anis, I. (1966). *Min Asrar al-Lughah* (3rd ed.). Anglo Egyptian Bookshop.

Al-Jawari, A. (1984). *Toward simplification in grammar: A methodological study and critique*. Iraqi Scientific Academy Press.

Hassan, T. (2009). *Foundations: An epistemological study of Arab linguistic thought—Grammar, philology, and rhetoric*. Alam Al-Kutub.



- Hassan, T. (1994). *The Arabic language: Its meaning and structure*. Dar Al-Thaqafah.
- Hassan, T. (1979). *Research methodologies in language*. Dar Al-Thaqafah.
- Hassan, A. (1963). *Al-Nahw al-Wafi with its connection to refined styles and renewed linguistic life* (15th ed.). Dar Al-Ma'arif.
- Khalil, H. (1988). *Arabic and structural linguistics: A study in modern Arab linguistic thought*. Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'iyah.
- Al-Zajjaji, A. (2004). *Al-Idah fi 'l'al al-Nahw* (M. Al-Mubarak, Ed.; 4th ed.). Dar Al-Nafa'is.
- Al-Saqi, F. M. (1977). *Categories of Arabic speech in terms of form and function* (1st ed.). Al-Khanji Library.
- Sibawayh, A. (2004). *Kitab Sibawayh* (A. S. Harun, Ed.; 4th ed.). Al-Khanji Library.
- Al-Suyuti, J. (2001). *Hama' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'* (A. A. S. Makram, Ed.). Alam Al-Kutub.
- Al-Suyuti, A. (2014). *Al-Ashbah wa al-Naza'ir fi al-Nahw* (A. Shuraydah, Ed.). Dar Al-Hadith.
- Al-Sabban, M. (2014). *Hashiyat al-Sabban 'ala Sharh al-Ashmuni 'ala Alfyyat Ibn Malik, accompanied by Sharh al-Shawahid by al-'Ayni* (A. H. Hindawi, Ed.). Al-Maktabah Al-'Asriyyah.
- Al-Tantawi, M. (2011). *The emergence of grammar and the history of the most famous grammarians* (4th ed.). Dar Al-Ma'arif.
- Abdel Latif, M. H. (1986). *The grammatical marker in the sentence between classical and modern approaches* (1st ed.). University of Manouba.
- Ibn Kathir, I. (1999). *Tafsir al-Qur'an al-'Azim* (S. M. Salamah, Ed.; 2nd ed.). Dar Taybah for Publishing and Distribution.
- Majdoub, A. (1998). *Al-Minwal fi al-Nahw al-'Arabi* (1st ed.). Dar Muhammad Al-Hami & Faculty of Arts, Sousse.
- Al-Makhzumi, M. (1985). *Arabic grammar: [Rules and application according to the modern scientific method]* (3rd ed.). Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library.
- Al-Mahiri, A. (1993). *Perspectives on the Arabic linguistic heritage* (1st ed.). Dar Al-Gharb Al-Islami.
- Musa, A. M. (2002). *Approaches to grammatical studies in the Arab world* (2nd ed.). Dar Al-Isra' for Publishing and Distribution.
- Ibn Hisham, J. (n.d.). *Sharh al-Tasrih 'ala al-Tawdih by Shaykh Khalid al-Azhari on Alfyyat Ibn Malik in grammar, with Hashiyat Yas al-Himsi in the margins* (A. S. Ahmad, Ed.). Al-Maktabah Al-Tawfiqiyyah.
- Ibn Aqil, A. (2004). *Sharh Ibn Aqil 'ala Alfyyat Ibn Malik, accompanied by Minhat al-Jalil* (M. A. Hamid, Ed.). Al-Maktabah Al-'Asriyyah.
- Ibn Ya'ish, Y. (2001). *Sharh al-Mufassal li al-Zamakshari* (E. Ya'qub, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

